The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Business & Administration

الجامعـــــــة الإســـلاميـة– غـزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــة التـجـــــــــارة
ماجستير إدارة الأعمـــــــــــال

معيقات تحول سلطة النقد الفلسطينية إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات من وجهة نظر العاملين في البنوك

The Challenges of Moving Palestine Monetary Authority to Central Bank from the Perspective of Bankers

إِعدَادُ البَاحِثِ

محمد كامل نعمان الجدبه

إِشرَافُ

الدُكتُور

ياسر عبد طه الشرفا

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ

فِي إدارة الأعمال بِكُليةِ التجارة فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

أغسطس/ 2016م – ذو القعدة /1437هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

معيقات تحول سلطة النقد الفلسطينية إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات من وجهة نظر العاملين في البنوك

The Challenges of Moving Palestine Monetary Authority to Central Bank from the Perspective of Bankers

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	محمد كامل الجدبه	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:	2016/9/7	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم ج س غ/35/ Ref
2016/09/07
التاريخ Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **محمد كامل نعمان الجدبة** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم إدارة الأعمال** وموضوعها:

معيقات تحول سلطة النقد الفلسطينية إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات من وجهة نظر العاملين في البنوك

The Challenges of Moving the Palestinian Monetary Authority to Central Bank from the Perspective of Bankers

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأربعاء 05 ذو الحجة 1437 هـ، الموافق 2016/09/07م الساعة العاشرة والنصف صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. ياسر عبد الشرفا	مشرفاً و رئيساً	.....
أ.د. يوسف حسين عاشور	مناقشاً داخلياً	.....
د. زياد جلال الدماغ	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم إدارة الأعمال**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف على المناعمة

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 هاتف ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

ملخص الدراسة باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة الي التعرف على معيقات تحول سلطة النقد إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات من وجهة نظر العاملين في البنوك، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وتم الاعتماد على طريقة العينة العشوائية من خلال توزيع استبانة على العاملين في البنوك المرخصة من قبل سلطة النقد والعاملة في قطاع غزة، حيث تم توزيع (266) استبانة وتم استرداد (210) استبانة أي أن نسبة الاستجابة بلغت 78.9%، وبعد تفحص الاستبانات المستردة لم يستبعد أي منها نظراً لتحقق الشروط المطلوبة، وبالتالي تم تحليل (210) استبانة.

ولقد توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها:أن من أهم المعيقات التي تواجه سلطة النقد في عملية التحول معيقات خارجية منها: تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع ، وعدم وجود عملة وطنية مما يضعف دور سلطة النقد على القدرة في التحكم في السياسات النقدية، بالإضافة الي الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل.

أما بالنسبة للمعيقات الداخلية التي تواجه سلطة النقد في عملية التحول هي تأهيل الكوادر الوطنية لانجاز العمل وإصدار القوانين والأنظمة التشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي الفلسطيني.

وقد أوصت الرسالة على استمرار تطوير الجهات المختصة بسن التشريعات والقوانين والأنظمة الخاصة بعمل الجهاز المصرفي لمواكبة التطورات المصرفية العالمية، وتطوير القدرات البشرية اللازمة لانجاز العمل، والاستفادة من خبرات البنوك المركزية في المنطقة المحيطة في عملية اصدار العملة الوطنية واختيار عملات الربط، و الإسراع بعملية إصدار العملة الوطنية حتى يتجنب الاقتصاد الفلسطيني العديد من الخسائر الاقتصادية ولكي تتمكن الجهات المعنية بالحفاظ على الاستقرار النقدي في الدولة. وزيادة استقلالية سلطة النقد عن الأجهزة المالية للدولة من خلال سن قوانين وتشريعات خاصة بعمل سلطة النقد، والأهم الوقوف في وجه المعيقات من قبل الاحتلال الإسرائيلي والتقليل من أثار التضخم وارتباط الأسعار بإسرائيل.

Abstract

This study aims at identifying the obstacles of changing the Monetary Authority to the central bank with full powers from the perspective of workers in banks. The researcher used the descriptive analytical approach to conduct this study. The random sampling method was adopted through the distribution of a questionnaire on the workers of banks licensed by the Monetary Authority and working in the Gaza Strip. (266) questionnaires were distributed while (210) of them were recovered with a percentage of 78.9%. After examining the recovered questionnaires, none of them was ruled out because they meet the required conditions, and thus the (210) questionnaire were analyzed.

Most important findings: The most important obstacles facing the Monetary Authority in the process of change are external obstacles including fragmentation of the Palestinian economic sphere by the geographical fragmentation of the West Bank and the Gaza Strip. Another obstacle is also the lack of a national currency, thus weakening the Monetary Authority's ability to control the monetary policy. This is in addition to inflationary pressures, linking prices to the Israeli market.

As for the internal obstacles, facing the Monetary Authority in the process of change is the rehabilitation of national cadres to perform the work, enact laws and regulations to regulate the banking system.

The study recommends proceeding in developing of the competent authorities to enact legislation, laws and regulations for the work of the banking system to keep pace with the international banking developments. This is in addition to developing the human capacity necessary to accomplish work. The study also recommends benefiting from the experiences of central banks in the surrounding area in the process of issuing a national currency and choosing the link currencies. National authorities are also recommended to speed in the process of issuing a national currency to enable the Palestinian economy to avoid many of the economic losses, and in order to enable the concerned authorities to maintain monetary stability in the country. The study also recommends increasing the independence of the Monetary Authority from other financial bodies in the country through the enactment of special laws for the work of the Monetary Authority. The most important recommendation is to face of obstacles imposed by the Israeli occupation and to minimize the effects of inflation and linking price to the Israeli market.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ
وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا
تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾

صدق الله العظيم

[المجادلة: 11]

إهـــــداء

إلي تاج رأسي ونور حياتي والدي الحبيب وأمي الحنون..

إلي زوجتي الحبيبة ..

إلي أختي الغالية ..

إلى سندي في الحياة إخواني الأعزاء..رامي..نعمان..اياد..

إلى جميع الأهل والأصدقاء..

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى العليم الخبير الذي وفقني وهداني لهذا العمل وما كنت لأهتدي لولا أن هداني ربي ووفقني إليه.

وانطلاقاً من قول سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام «لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ»، فإنني أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي **الفاضل الدكتور/ ياسر محمد الشرفا** الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة، على ما بذله من جهد مميز ومتابعة مستمرة، وكان له الدور الرئيس في إنجاز هذه الدراسة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما وأتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى والدي العزيزين لما وفرا لي من الإمكانات المادية والمعنوية لانجاز هذه الدراسة.

وأتوجه بالشكر للأساتذة الأفاضل الذين ما بخلوا بتوجيهاتهم وآرائهم السديدة في تحكيم أداة الدراسة "الاستبانة"، وكذلك إلي العاملين في البنوك الذين قاموا بتعبئة الاستبانات، وكل من ساعدني في إنجاز هذه الدراسة.

وحتى لا أنسى فضل أحد عليَّ فإنني أتقدم ببالغ شكري وعظيم امتناني لجميع من قدم لي الدعم مهما كان يسيراً أو قليلاً وأعانني بعد الله على إنجاز هذه الدراسة، سائلاً المولى عز وجل للجميع موفور الصحة وتمام العافية.

والشكر موصول إلى عضوي لجنة المناقشة أ.د. يوسف حسين عاشور و د. زياد جلال الدماغ فلهما مني كل الشكر والتقدير

الباحث

محمد كامل الجدبه

فهرس المحتويات

إقـــــرار ..... أ

ملخص الدراسة باللغة العربية ..... ب

Abstract ..... ت

إهـــــداء ..... ج

شكر وتقدير ..... ح

فهرس المحتويات ..... خ

فهرس الجداول ..... ر

فهرس الرسوم والأشكال التوضيحية ..... س

فهرس الملاحق ..... ش

الفصل الأول الإطار العام للدراسة **1**

المقدمة: 2

مشكلة الدراسة: 3

أهمية الدراسة: 4

أهداف الدراسة: 4

فرضيات الدراسة: 5

متغيرات الدراسة: 5

منهجية الدراسة: 6

الدراسات السابقة: 7

الفصل الثاني البنوك المركزية **18**

المقدمة: 19

نشأة وتطور البنوك المركزية: 19

مفاهيم البنوك المركزية: 20

خصائص البنوك المركزية: 22

وظائف البنك المركزي: 22
قواعد وأسس الإصدار النقدي: 26
الفصل الثالث سلطة النقد الفلسطينية ومعيقات التحول لبنك مركزي 31
الجهاز المصرفي الفلسطيني: 32
خصائص الجهاز المصرفي الفلسطيني: 33
مكونات الجهاز المصرفي الفلسطيني: 33
البنوك العاملة في فلسطين: 34
سلطة النقد الفلسطينية: 35
رؤية سلطة النقد: 35
رسالة سلطة النقد: 36
أهداف سلطة النقد الفلسطينية: 36
صلاحيات ومهام ووظائف سلطة النقد: 36
إدارة سلطة النقد: 39
الهيكل التنظيمي: 41
المجموعة الأولى: الاستقرار المالي 41
المجموعة الثانية: الاستقرار النقدي 43
المجموعة الثالثة الإدارية: 44
المجموعة الرابعة المكاتب المستقلة: 46
مقومات التحول إلى بنك مركزي: 51
معيقات التحول لبنك مركزي: 52
سبل حل معيقات التي تواجه سلطة النقد في عملية التحول لبنك مركزي: 55
التطورات في مجال العلاقات الدولية 58
الفصل الرابع الإطار العملي للدراسة 59
مقدمة: 60

أولاً: مجتمـع وعينة الدراسة: 60
ثانياً: أداة الدراســة: 60
ثالثاً: صدق وثبات الاستبانة: 61
رابعاً: الأساليب الإحصائية: 67
الفصل الخامس تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة 69
مقدمة: 70
أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي: اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S): 70
ثانياً: الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق المتغيرات الشخصية: 71
ثالثاً: تحليل فرضيات الدراسة: 74
الفصل السادس النتائج والتوصيات 89
أولا النتائج: 90
ثانياً: التوصيات: 92
المصادر والمراجع 93
الملاحق 99

فهرس الجداول

جدول (3.1): يوضح البنوك العاملة في فلسطين 34
جدول (3.2): يوضح البنوك الوافدة العاملة في فلسطين 35
جدول (4.1): يوضح مقياس الاجابات 61
جدول (4.2): الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة 62
جدول (4.3): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة 64
جدول (4.4): يوضح طريقة معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة 65
جدول (4.5): يوضح طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة 66
جدول (5.1): اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov) 70
جدول (5.2): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تصنيف البنك 71
جدول (5.3): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي 71
جدول (5.4): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس 72
جدول (5.5): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر 72
جدول (5.6): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي 73
جدول (5.7): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مدة العمل في الجهاز المصرفي الفلسطيني 73
جدول (5.8): نتائج تحليل فقرات محور: وجود عملة وطنية 75
جدول (5.9): نتائج تحليل فقرات محور: استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية 76
جدول (5.10): نتائج تحليل فقرات محور: الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل 77
جدول (5.11): نتائج تحليل فقرات محور: تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع 79
جدول (5.12): نتائج تحليل جميع محاور: المعيقات الخارجية 80
جدول (5.13): نتائج تحليل فقرات محور: اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي 81
جدول (5.14): نتائج تحليل فقرات محور: تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل 83
جدول (5.15): نتائج تحليل جميع محاور: المعيقات الداخلية 84
جدول (5.16): نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير تصنيف البنك 85
جدول (5.17): نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير المسمى الوظيفي 85

جدول (5.18): نتائج اختبار (T) لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير الجنس 86
جدول (5.19): نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير العمر 87
جدول (5.20): نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير المؤهل العلمي 87
جدول (5.21): نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير مدة العمل في الجهاز المصرفي الفلسطيني 88

فهرس الرسوم والأشكال التوضيحية

شكل(1.1): يوضح متغيرات الدراسة 6
شكل (3.1): مؤسسات القطاع المصرفي الفلسطيني كما في نهاية عام 2015 34
شكل (3.2): يوضح الهيكل التنظيمي لسلطة النقد الفلسطينية 50

فهرس الملاحق

ملحق(1): قائمة بأسماء المحكمين 100
ملحق(2): الاستبانة بصورتها الأولية 101
ملحق(3): الاستبانة بصورتها النهائية 106

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً المقدمة:

البنك المركزي هو المؤسسة المسؤولة عن مراقبة ومتابعة النظام المصرفي في الدولة ويهدف إلى تنفيذ السياسات النقدية التي توفر الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدولة، وتعزيز واستقرار النظام المالي وإدارة اصدار وتوزيع عملة الدولة.

ويعتبر البنك المركزي حسب تشريعات بعض الدول مؤسسة مستقلة لا تتبع الحكومة على الرغم من وجود علاقة وثيقة بين عمله وعمل الحكومة كسلطة تنفيذية، إلا أن تبعيته للحكومة يمكن أن تؤدي إلى انتهاجه سياسات نقدية لمساعدة الحكومة على حل بعض المشكلات الاقتصادية. ويقوم البنك المركزي بالرقابة على أعمال البنوك والتأكد من أنها تقوم بإقراض الأموال المتوفرة لديها واستثمارها بطريقة لا تضر بأموال المودعين وضمن السياسات التي تتبع إجراءات التحوّط والحذر. والبنك المركزي هو الذي يصدر تراخيص البنوك ويمكنه أن يسحب هذه التراخيص أو يوقع عقوبات على البنوك المخالفة. ويمكن تلخيص مهام البنوك المركزية في النقاط التالية: إصدار العملة الوطنية بكافة فئاتها، صياغة السياسة النقدية، وتحديد أدواتها التي يمكن استخدامها وإجراءات تنفيذها، إدارة احتياطي الدولة من الذهب والعملات الحرة، الرقابة على البنوك، المحافظة على استقرار العملة الوطنية.

والبنك المركزي في أي دولة يقوم بإدارة الجهاز النقدي في الدولة، وقد وصف بأنه مركزي لأنه يشغل مركزاً محورياً في النظام المصرفي والنقدي في الدولة، ولهذا فهو يعمل قائداً لسوق النقد ومشرفاً ورقيباً ومنظماً لنشاط البنوك التجارية، وقادراً على التأثير على الأحوال النقدية والائتمانية والتطور المالي في الدولة، ولهذا القيت على عاتقه رسم السياسة النقدية للدولة ، بالدرجة التي يمكن معها القول انه يعتبر بنك البنوك وبنك الحكومة. غير أنه يجب ايضاً ملاحظة أن البنك المركزي جزء من النظام المالي في الدولة، فلا شك أن يتأثر الى حد بعيد بعوامل البيئة وما تتمخض عنه من مشكلات ، ولذلك فان نجاح أي بنك مركزي في تأدية مهمته على الوجه الاكمل مرهون بمقدرته على استيعاب عناصر النمو الطبيعي في نطاق البيئة ومقدرته ايضاً على الصمود امام المشكلات المحلية. فالبنك المركزي كما عرفه R.P. Kent " "هو المؤسسة التي تلقى عليها مسئولية ادارة التوسع والانكماش في حجم النقود وذلك لغرض تحقيق الرفاهية العامة (رزق ،2009م) .

كما وتم انشاء سلطة النقد الفلسطينية بموجب قرار رئاسي في نهاية عام 1994 كمؤسسة مستقلة و تم تأكيد هذه الاستقلالية في قانون رقم (2) لعام 1997, قانون سلطة النقد.

وتم تأسيس سلطة النقد لتكون نواة لبنك مركزي لدولة فلسطين، ومنذ تأسيسها قامت سلطة النقد بممارسة عدد من المهام المناطة بالبنك المركزي. غير أن سلطة النقد لا تقوم بإصدار العملة الوطنية وبالتالي لا تتحكم في السياسة النقدية للبلاد.

وفي ضوء تجربة سلطة النقد خلال المرحلة التأسيسية والمرحلة الوسيطة تم وضع خطة التحول الاستراتيجي في العام 2006، تهدف إلى تحويل سلطة النقد من مؤسسة ذات مسؤوليات محصورة بدرجة أساسية بالاستقرار المالي إلى مؤسسة ذات صلاحيات أوسع بما يجعلها بنك مركزي كامل الصلاحيات يعنى بتحقيق الاستقرار المالي والنقدي ، ويتمتع بمصداقية وفعالية عالية بما يحقق ثقة الشعب الفلسطيني (سلطة النقد،2013م).

ثانياً مشكلة الدراسة:

إن عملية تحول سلطة النقد إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات يؤدي الي مراقبة النظام المصرفي الفلسطيني وإصدار العملة الوطنية والتحكم في السياسة النقدية للبلاد،وبالتالي المساهمة والمساعدة في الاستقرار والنمو الاقتصادي للبلاد. ويترتب على غياب عملة وطنية عدة نتائج أولها غياب مقرض الملجأ الأخير. إذ تضطر المصارف في الأراضي الفلسطينية للعمل في ظل غياب مقرض الملجأ الأخير، أي غياب خط الدفاع الأخير الذي يمثله البنك المركزي في الوضع الطبيعي. فليس لدى سلطة النقد القدرة على اقراض المصارف في حال مواجهتها لأزمة سيولة (ماس،2014).

واستنادا الى ما سبق كان لابد من تسليط الضوء على ما مدى جاهزية سلطة النقد الفلسطينية للتحول إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات والمعيقات التي تحول دون ذلك وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني وبناء عليه فإن السؤال الجوهري الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه، يمكن صياغته على النحو التالي:

ما هي المعيقات التي تحول دون عملية تحول سلطة النقد الفلسطينية إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات؟

ويؤدي هذا التساؤل إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما خصائص البنك المركزي؟
- ما مدى جاهزية سلطة النقد الفلسطينية للتحول إلى بنك مركزي؟
- ما هي المعيقات التي تواجه سلطة النقد في عملية التحول إلى بنك مركزي؟

ثالثاً أهمية الدراسة:

أولاً الأهمية العلمية:

تسهم هذه الدراسة إلي تسليط الضوء على عدة مواضيع هامة مثل البنك المركزي وإصدار النقد الوطني والاستقرار النقدي...الخ، يمكن للباحثين دراستها من خلال اجراء المزيد من الدراسات التطبيقية ومحاولة تقديم توصيات تسهم في حل المشاكل التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني.

ثانياً الأهمية العملية:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال أهمية عملية تحول سلطة النقد الفلسطينية إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات والمنفعة الكبيرة التي ستعم على الاقتصاد الفلسطيني و قطاع البنوك في فلسطين، و تتمثل في إعطاء سلطة النقد القدرة على التحكم في السيايات النقدية والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في فلسطين والإسهام في تعزيز النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم وتخفيض البطالة.

رابعاً أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التحقق من فروضه والتوصل إلى نتيجة معينة بشأن تساؤلات مشكلة البحث، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقسيم هذا الهدف إلى عدد من الأهداف الفرعية كما يلي:

- الوقوف على خصائص ومهام البنك المركزي.
- الوقوف على الجهود المبذولة لتحقيق عملية التحول إلى بنك مركزي ضمن الخطة الاستراتيجية.
- تسليط الضوء على المعيقات التي تحول دون عملية التحول إلى بنك مركزي والمنقسمة إلى معيقات داخلية ومعيقات خارجية.
- المساهمة في وضع الحلول وتقديم مجموعة من التوصيات بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

خامساً فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى:

توجد معيقات خارجية تواجه سلطة النقد الفلسطينية في عملية التحول إلى بنك مركزي، ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

1- عدم وجود عملة وطنية.
2- عدم استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية.
3- الضغوط التضخمية وارتباط الاقتصاد والأسعار بإسرائيل.
4- تجزئة المجال الحيوي للاقتصاد الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع.

الفرضية الرئيسية الثانية:

توجد معيقات داخلية تواجه سلطة النقد في عملية التحول إلى بنك مركزي. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

1- اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي.
2- تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى للبيانات الشخصية التالية (تصنيف البنك، المسمى الوظيفي، الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مدة العمل في الجهاز المصرفي الفلسطيني).

سادساً متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغيرات المستقلة:

1. معيقات خارجية:

- عدم وجود عملة وطنية.
- عدم استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية.
- الضغوط التضخمية وارتباط الاقتصاد والأسعار بإسرائيل.
- تجزئة المجال الحيوي للاقتصاد الفلسطيني .

2. معيقات داخلية

- اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي
- تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل

ثانيا–المتغير التابع:

- التحول إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات.

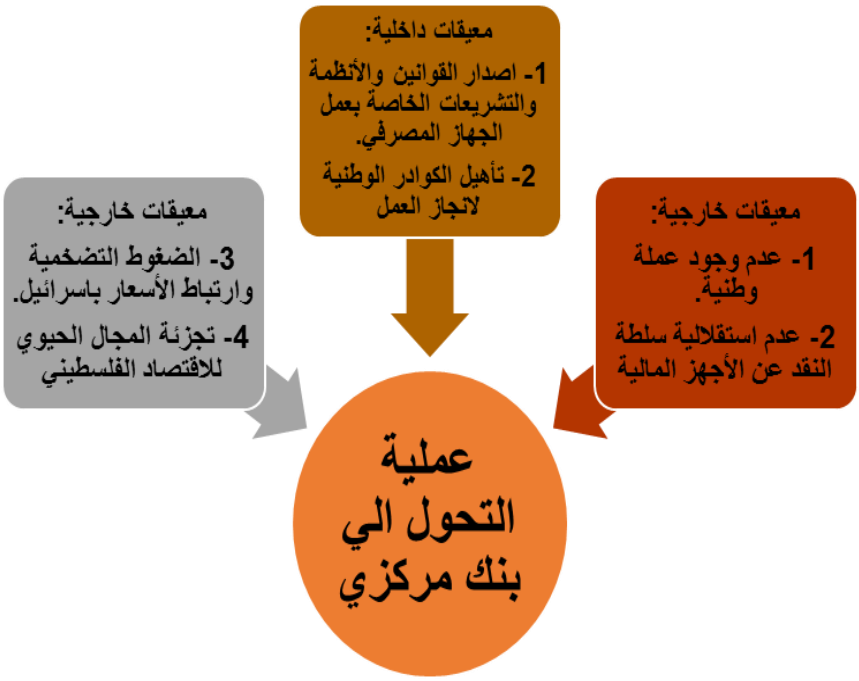

شكل(1.1): يوضح متغيرات الدراسة

سابعاً منهجية الدراسة:

يمكن اعتبار منهج البحث بأنه الطريقة التي يتتبع الباحث خطاها، ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعني بكيفية إجراء البحوث العلمية.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يتم من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها. (أبو حطب وصادق،2005م).

وقد تم جمع البيانات من المصادر الأولية والثانوية كما يلي:

أ. **المصادر الاولية:**

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات الدراسة، وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

ب. المصادر الثانوية:

قام الباحث باستخدام مصادر البيانات الثانوية في معالجة الإطار النظري للدراسة من خلال الآتي:

1. الكتب والمراجع العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة.
2. الدوريات والمقالات والدراسات المنشورة ذات العلاقة.
3. التقارير والنشرات الصادرة عن المؤسسات والمراكز ذات العلاقة.
4. شبكة الانترنت والنسخ الإلكترونية الموجودة على صفحاتها.

ثامناً الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة (سلطة النقد، 2014م)، بعنوان:" استعدادات سلطة النقد الفلسطينية لإصدار عملة وطنية " .

ركزت هذه الدراسة على استعراض الوضع السياسي والاقتصادي الذي يمثل البيئة التي ستصدر فيها العملة الوطنية، بكل ما يعانيه من اختلالات وعدم توفر البيئة التنظيمية الجاذبة للاستثمار التي ساهمت في إضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في ظل اقتصاد سوق تسوده المنافسة الكاملة.و سلطة النقد، باعتبارها الجهة المنوط بها وحدها حق امتياز إصدار العملة الوطنية، على قناعة تامة بأهمية تهيئة العديد من الاعتبارات المسبقة قبل الشروع في عملية الإصدار، إضافة إلى تهيئة الاعتبارات الخاصة بعملية الإصدار نفسها، لما لها من أثر كبير في إدارة العملة والحفاظ على قيمتها واستقرارها، وإدارة سعر صرفها، بما يضمن عدم انهيارها. ولهذه الغاية، تواصلت جهود واستعدادات سلطة النقد لمرحلة الإصدار وإدارة سياسة نقدية بنجاح، والتي سيتم رفع نتائجها مباشرة إلى المستوى السياسي في الوقت المناسب، ليتم اتخاذ القرار المناسب بشأن عملية الإصدار عندما تصبح الظروف مهيأة لذلك.

2. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)(2014م):تطوير القطاع المصرفي وتنافسية خدماته في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلي تقيم تطور وتنافسية الخدمات المصرفية في الاقتصاد الفلسطيني. وتقدم الدراسة لمحة موجزة حول نشأة وتطور القطاع المصرفي خلال الفترات التاريخية المختلفة التي عاشتها فلسطين، وتأثير البيئة السياسية والتنظيمية المتغيرة على تطوره.وكان من أبرز النكسات التي واجهها القطاع المصرفي توقف نشاط هذا القطاع كليا من الاقتصاد الفلسطيني في الخامس من حزيران 1967 أثر قيام سلطات الاحتلال بإغلاق البنوك العاملة في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وفي قطاع غزة. كما منعت سلطات الاحتلال إنشاء بنوك فلسطينية جديدة، بينما سمحت للبنوك الإسرائيلية بفتح فروع لها في المدن الفلسطينية، والتي انحصرت نشاطتها في تقبل الودائع، وتنفيذ المدفوعات على الصفقات التجارية ولتسديد أجور العاملين في إسرائيل، واستلام مدفوعات الضرائب والرسوم والغرامات لصالح سلطات الاحتلال، بينما كانت محفظة تسهيلاتها لقطاع الأعمال الفلسطيني هامشية جدا. وسمحت سلطات الاحتلال بإعادة فتح بعض فروع بنكي فلسطين والقاهرة عمان في بداية الثمانينات بشروط مجحفة، حددت مجالات نشاطاتها، ومنعتها من تقديم التسهيلات لأغراض الاستثمار.

وبعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 شهد القطاع المصرفي ولادة جديدة، وخصوصا بعد إنشاء سلطة النقد الفلسطينية التي تولت مسؤولية الترخيص والرقابة على المصارف ولكن وبالرغم من التغيرات الهامة في بيئة تطور القطاع المصرفي بعد نشوء السلطة الوطنية عام 1994، الا أنه ظل يواجه الكثير من التحديات الناجمة عن استمرار تحكم الاحتلال بمفاتيح التحكم بالتنمية الفلسطينية، واستمراره في تنفيذ سياساته العدائية المحبطة لبيئة الاستثمار والأعمال التجارية، وارتفاع تكاليف ومخاطر الاستثمار. فالاتفاقية الانتقالية بين منظمة التحرير الفلسطينية تضمنت بعض المحددات الإضافية، كان أبرزها عدم وجود عملة وطنية، وتداول ثلاث عملات هي الدينار الأردني، والدولار الأمريكي، والشيكل الإسرائيلي، وعدم وجود ولاية أمنية ومدنية للسلطة الفلسطينية على كامل المدن والقرى الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

3. دراسة (سلطة النقد، 2013م)، بعنوان:" التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي "

أظهرت الدراسة كيف أضحى القطاع المصرفي من القطاعات المهمة والمؤثرة في الاقتصاديات الحديثة، ويسهم في تكوين القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد. لكن هذا الدور يختلف من دولة لأخرى بحسب مدى تطور وحداثة القطاع المصرفي وكفاءة دوره، وعمق الارتباط بينه وبين الاقتصاد الحقيقي. لذا تعتمد غالبية الدول النامية، ومن ضمنها فلسطين، اعتماداً مباشراً على الجهاز المصرفي في تمويل التنمية، وتوفير السيولة اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة. و بالرغم من الصعوبات والعوائق الكبيرة التي تعيشها فلسطين، خاصةً استمرار الاحتلال وسياساته التدميرية لبنية الاقتصاد الفلسطيني، واستمرار حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، وما يترتب على ذلك من مخاطر على النظام المالي بشكلٍ عام، والنظام المصرفي بشكلٍ خاص، إلا أن سلطة النقد استطاعت مواصلة مسيرة إنجازاتها في شتى الميادين والمجالات ذات العلاقة و تم تحقيق العديد من الانجازات الهامة سواء على مستوى التشريعات والتعليمات والنظم الرقابية ، أو على مستوى انجاز بعض المشاريع الهامة وتطوير نظم الرقابة المصرفية، وتعزيز الانتشار والشمول المصرفي والمالي، والسعي بشكل حثيث نحو تطبيق تعليمات بازل بمختلف مراحلها، بما يسهم تدريجياً في استكمال كافة المتطلبات للتحول نحو بنك مركزي حديث ومتطور وكامل الصلاحيات.

4. دراسة (عوض،2011م) بعنوان: أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني كنظام للسياسة النقدية.

تحتل دراسة النقود مركز الصدارة في الدراسات الاقتصادية والمالية ، بسبب أثرها الفعال في مختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية ، حيث تتحدد معالم الاقتصاد في الدول بحجم التبادل النقدي والتراكمات الرأسمالية، وكغيرها من الدول النامية ،تسعى فلسطين من خلال استخدامها للمتاح من سياستها الاقتصادية إلى تحسين معدل الدخل والاستثمار، والاستقرار في الأسعار، وتحقيق العمالة التامة ، إضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات، وبمعنى شمولي، تسعى من خلال تبني سياسات اقتصادية كلية وجزئية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وبالرغم من الاجماع على اهمية اصدار العملة الوطنية عندما تتوفر الظروف السياسية والاقتصادية نظرا لما يحققه ذلك من مكاسب اقتصادية هامة وفي مقدمتها تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية الا ان لعملية الاصدار اخطار ومحاذير تنطوي في ما ينجم عن الإصدار من مشاكل عديدة، فالطريق ليس ورديا حتى يشتد عود هذة العملة وتحظى بالثقة المطلقة وتقوم بوظائفها كوسيط

للتبادل ووسيلة لتسوية المدفوعات وكمخزن للقيم. ومع تزامن تطبيق المقاطعه الفلسطينية للمنتوجات المصنعه في المستوطنات الإسرائيلية ،وانتهاء المرحلة الانتقالية من المفاوضات، وفي ظل استمرار تداول النظام المالي الفلسطيني لعدة عملات اجنبية مما الحق بالاقتصاد الفلسطيني خسائر جسيمة نتيجة التغيرات التي تجري على هذه العملات اضافة الى حرمان السلطات النقدية من المنافع التي يمكن ان تجنيها جراء عملية الإصدار (السينيوريج)، فقد كثرت التصريحات الاعلامية في الاونة الاخيرة عن قيام السلطات النقدية باجراء الدراسات الجدية لاختيار النظام النقدي الامثل للسلطة الفلسطينية في اصدار عملتها الوطنية.

وتاتي اهمية هذه الدراسة كونها تضع تصور متكامل أمام صناع القرار في السلطة الوطنية ومخططي السياسة النقدية لمشروع اصدار العملة الوطنية الفلسطينية ضمن مجلس نقد فلسطيني خاصة وان السلطة الفلسطينية تمتلك بعض المقومات الاساسية اللازمه لنجاح مثل هذا المجلس لصغر حجمها واتباعها لسياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث يؤكد العديد من اقتصادي النقد ان مجالس النقد تناسب الدول النامية التي تمتاز بصغر حجمها وانفتاحها على العالم الخارجي إضافة الى تنوع وحرية حركة عمالتها.

5. دراسة (الجبوري، 2011م) ، بعنوان: "دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية"

هدفت الدراسة للتعرف على الدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، حيث تعد هذه الدراسة من اهم وأكثر المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما في موضوع الاستقلالية المالية والمصرفية منها، والسبب الرئيسي في أهمية هذا الموضوع يعود الى التطورات الاقتصادية والنقدية الدولية والمحلية التي شهدتها معظم دول العالم من خلال فهمها الواسع والعميق لطبيعة الدور الذي يمارسه البنك المركزي في النشاط الاقتصادي للبلد وما يمتلكه من صلاحيات وإمكانيات فعلية تمكنه من ممارسة مهامه لتحقيق أهداف السياسة النقدية، وعلى هذا الأساس وجد الجبوري ان العديد من بلدان العالم قد سعت لضمان وتحقيق استقلالية بنوكها المركزية من خلال قيامها بتشريع قوانين جديدة او إجراء تعديل على قوانينها القائمة، ان أهمية هذا البحث تبرز من خلال الدور الكبير والفعال الذي يلعبه البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية عند حصوله على استقلاله وعدم خضوعه للاعتبارات او التداخلات السياسية، اذ ان استقلالية البنك المركزي تعني حريته في رسم وتنفيذ السياسة النقدية من خلال تحديد الأهداف واختيار الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف على ان تكون قرارات البنك المركزي متسقة الى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

أما أهم النتائج والتوصيات فهي أهمية توفر استقلالية البنوك المركزية كشرط ضروري لأداء دورها الفاعل في الاستقرار النقدي والشامل وتحقيق أهداف السياسة النقدية لأي بلد، واثبات فرضية ان استقلالية البنوك المركزية تدعم وتشجع على إدارة السياسة النقدية بفعالية أكبر ومن ثم تساهم في تحقيق الاستقرار النقدي وتحقيق اهداف السياسة النقدية الاخرى.

6. دراسة (موسى، 2009م)، بعنوان:" البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي"

هدفت الدراسة للتعرف على دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي، حيث بينت هذه الدراسة أن البنوك المركزية حظيت باهتمام متزايد من قبل صانعي السياسة ومتخذي القرار في مختلف بلدان العالم بسبب دوراها المتميز في تحقيق التوازن الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الأساس الذي تسعى له جميع السياسات الاقتصادية للبلدان المختلفة. ويؤدي البنك المركزي هذه المهمة من خلال تطبيقه لسياسة نقدية ملائمة لمعالجة الأزمات والاختلالات لأي دولة إذا تنعكس آثار هذه السياسة على النشاط الاقتصادي بأكمله وصولا الي تحقيق الاستقرار النقدي من جهة والمساهمة في ارساء مقومات النمو الاقتصادي من جهة اخرى. وتعتبر وظيفة الاصدار النقدي من أهم مبررات نشوء البنوك المركزية والتي تعتبر امتداد للبنوك التجارية. وبتطور وتعقد الواقع الاقتصادي تعددت وظائف البنوك المركزية وأصبح لها دور مهم في توجيه عملية التنمية الاقتصادية.

أما أهم النتائج والتوصيات فهي دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال قيامه بوظيفته الأساسية (إصدار النقود) وكذلك من خلال دوره الرقاب على الائتمان وخاصة البنوك التجارية التي تشارك البنك المركزي في التأثير في المعروض النقدي عن طريق قيامها بخلق نقود الودائع. كذلك فان دور البنك المركزي في تحقيق التوازن يتجلى من خلال استخدامه لأدواته للتحكم في العرض النقدي الذي يؤثر في سعر الفائدة الذي يؤثر بدوره في حجم الاستثمارات.

7. مقداد،(2007م):"إصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية تتلاءم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني":

تهدف الدراسة الي بلورة رؤية نقدية واضحة المعالم لطبيعة الترتيبات النقدية في فلسطين، إما من خلال إصدار النقد الوطني، أو أية ترتيبات نقدية أخرى تتلاءم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني.

واستعرضت الدراسة التطورات النقدية التي مرت بها فلسطين، منذ إصدار الجنيه الفلسطيني فترة الانتداب البريطاني وحتى نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية واتضح بأن المناطق الفلسطينية مرت بتحولات نقدية أفضت تداول ثلاث عملات في الاقتصاد(الشيكل الإسرائيلي– الدينار الأردني – الدولار الأمريكي) حسب طبيعة العملة وأدائها في القيام بوظائفها للمواطنين.

وأوضحت الدراسة بأن الاقتصاد الفلسطيني يتعرض لخسائر مباشرة وغير مباشرة نتيجة استخدام عملات أجنبية ، تتمثل الخسائر المباشرة في خسائر عوائد الإصدار (السنيوريج)، والخسائر غير المباشرة وفي تذبذب أسعار صرف العملات المتداولة، وبالأخص الشيكل الإسرائيلي ، حيث قدر الاقتصاديون هذه الخسائر بحوالي 500 مليون دولار سنويا. فيما قدرها الباحث لعام 2006 ما بين 1422 –1896 مليون دولار.

كما بينت الدراسة أن الاقتصاد الفلسطيني ما زال يواجه صعوبات منذ الحصار الإسرائيلي في نهاية عام 2000م بعد انتفاضة الأقصى والتي تتمثل في التبعية الاقتصادية لإسرائيل، واستمرار التشوه البنيوي للاقتصاد الفلسطيين، كما وألحقت بالاقتصاد الوطني خسائر باهظة ، مما يعيق البدء في اصدار العملة الوطنية.

واستعرضت الدراسة الترتيبات اللازمة لإصدار عملة فلسطينية، وتبين بأن السلطة النقدية يجب أن تتمتع بصلاحيات يضمنها القانون، واتباع نظام سعر الصرف الثابت هي أفضل الخيارات مع بداية عملية الإصدار، لزيادة ثقة المواطنين بالعملة. واتخاذ عملات الشركاء التجاريين (شيكل– دينار– دولار) كعملة ربط. واستخدام مبدأ التدرج في طرح العملة، واحلالها محل العملات المتداولة بشكل واضح وصريح، لتعزيز ثقة الجمهور بالعملة.وخلصت الدراسة لاستعراض البدائل النقدية الممكنة المتاحة أمام الاقتصاد الفلسطيني في ظل عدم اصدار العملة الفلسطينية وتبين بأنه في الوقت الحالي من الأفضل الإبقاء على الترتيبات الحالية مع التحضير لاصدار العملة الفلسطينية الحسابية، تمهيدا لاصدار العملة الفلسطينية في الوقت المناسب مع العلم بأن أي خيار كبديل عن اصدار النقد الوطني، سوف يكون مكلف أكثر من اصدار العملة الفلسطينية في الوقت الحالي.

8.دراسة (حمني، 2006م)، بعنوان:" آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها "

هدفت الدراسة للتعرف على مختلف آليات وأساليب الرقابة البنكية التي يمارسها البنك المركزي على البنوك التجارية، وتقييم فعاليتها. حيث بينت الدراسة ان عمل البنك المركزي لا

يتوقف على إصدار النقود فحسب خاصة إثر تنامي الاتجاه نحو استقلالية البنوك المركزية وعليه، فإن مراقبة إمكانيته على ضخ السيولة وامتصاصها يعد تجاهلا لحجم وأهمية وظائفه الأخرى، والخطر الذي يمكن أن يتسبب فيه سوء الأداء والتسيير وغياب المراقبة الفعالة والصارمة لمهام البنوك .إذ تعتبر وظيفة البنك المركزي في الرقابة على البنوك التجارية من أهم وأحدث الوظائف الموكلة إليه، باعتبار البنوك التجارية وسيلة لتلبية احتياجات التمويل من خلال تلقي الودائع وتقديم القروض لطالبيها، حيث تنطوي هذه الوظيفة التي تقوم بها البنوك التجارية على عدة مخاطر، والناجمة عن بعض العمليات الائتمانية أو عدم توفير الحماية الكافية للمودعين .ومن جهة أخرى، فإن حدوث الأزمات البنكية وانتشارها بشكل واسع كتلك التي حدثت في دول جنوب شرق آسيا يطرح إشكالية كيفية تفاديها ومعالجتها، لاسيما أنها تعد أكبر مشكلة يمكن أن يعرفها الاقتصاد .وبالنتيجة، لم تعد تقتصر الرقابة المصرفية على مراقبة درجة سيولة البنوك فحسب، ولكن اهتمت أكثر فأكثر بنوعية الالتزامات المأخوذة من قبل هذه البنوك وانعكاسها على ملاءة هذه الأخيرة. وإن دور البنك المركزي كمراقب يفرض أن يكون تنظيمه محكم، من خلال الإدارة المتمكنة والهياكل والوسائل المتطورة .وإلى جانب التنظيم الإداري والقانوني المحكم للبنك المركزي، فإن إيجاد أساليب وآليات ناجحة للتحكم في نشاط البنوك التجارية له من الأهمية بما كان لضمان حماية المودعين واستقرار النظام المصرفي ككل.

أما أهم النتائج والتوصيات: يلعب البنك المركزي دور مهم في مراقبة مدى تطبيق البنوك التجارية للقواعد والمعايير الموضوعة من جانب البنك المركزي. وذلك من خلال تطبيق آليات مختلفة لفرض هذه الرقابة،

كآليات الرقابة الخارجية والممثلة أساسا في مراقبة محافظي الحسابات والرقابة الميدانية والرقابة المستندية، بالإضافة إلى آليات الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي للبنوك .وقد تجلى ذلك من خلال الآليات التي تعمل على تدعيم وتطبيق الرقابة الاحترازية، التي تعد أهم أسلوب للرقابة التي سعى البنك المركزي لتطبيقها.

9. دراسة السيقلي، (2005م) :المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة" 1997 دراسة تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية:"

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى التزام سلطة النقد بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة المقرة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام 1997 ، وكذا معاييرها الأساسية المعتمدة في أكتوبر 1999 وقد استخدم السيقلي منهجين في الدراسة :تمثل الأول بالدراسة المكتبية، حيث تم

خلالها دراسة وتقييم القوانين والأنظمة والتعليمات والتعميمات المعمول بها في فلسطين، ومدى توفرها كمتطلبات لتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة ومعاييرها .أما الأسلوب الثاني تمثل بالدراسة الميدانية، حيث تم تصميم معايير المبادئ المصرفية الفعالة كاستبانة تم توزيعها على جميع العاملين في إدارة مراقبة المصارف بسلطة النقد الفلسطينية، أي تم استخدام أسلوب الحصر الشامل، وقد وصلت نسبة الاستبانات الصالحة للتحليل % 92.9 من المجتمع الكلي للدراسة، وهي نسبة مرتفعة وممثلة. وتشير أهم نتائج الدراسة إلى أن البيئة القانونية المصرفية والتعليمات المصرفية في فلسطين توفر ظروفا وشروطا مناسبة لقيام سلطة النقد الفلسطينية بتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة المقرة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام 1997، وكذلك المعايير التي أصدرتها اللجنة في أكتوبر . 1999 ومن الناحية العملية ظهر أن هناك التزام بشكل عام من قبل سلطة النقد في ممارستها الرقابية على المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة، ذلك بأنه يتوفر القوانين والقواعد التنظيمية والسياسات التي تعزز سلامة المؤسسات المالية، بضمان الإدارة المناسبة للمخاطر وحسن الإدارة والتنظيم الداخلي الفعال وتعزيز انضباط السوق، وأيضا أتاحت التشريعات والتعليمات المصرفية الفلسطينية لسلطة النقد الصلاحيات لاتخاذ إجراءات وتدابير تصحيحية بحق المصارف المخالفة للنظم الرقابية كالحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال ...أو حالة تعرض مصالح المودعين للخطر .ومن هذه التدابير تقييد نشاط المصرف أو إلغاء توزيع أرباح للمساهمين، أو تغيير الإدارة، أو تعيين مفوض .وفي الحالات الحرجة يجوز لسلطة النقد اتخاذ قرار بإدماج المصرف في مصرف آخر أو تصفيته.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها :ضرورة توفير تعليمات ونصوص مصرفية قانونية واضحة تتناول القصور الذي أظهره البحث بشأن بعض معايير مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة في عمل سلطة النقد الرقابي، إضافة إلى أهمية اعتماد ترجمة رسمية لها ولمعاييرها، لتشكل مستندا مصرفيا هاما ووثيقة تثقيف هامة لكل المصرفيين .وكذا القيام بتنفيذ دورة تدريبية لموظفي إدارة مراقبة المصارف لهذه المبادئ بهدف تزويدهم بالثقافة الرقابية المصرفية الدولية، ولتشكل أساسا في تنفيذهم لمهامهم الرقابية على المصارف.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. World Bank (2013): Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee:

تتولى سلطة النقد الفلسطينية عدة من المهام التي تناط بالبنك المركزي إلا أنها لا تصدر العملة الخاصة بها. واتساقا مع هدف رئيسي لها هو تأمين استقرار النظام المصرفي والنقدي، أنشأت سلطة النقد الفلسطينية نظاما محكما لتنظيم القطاع المصرفي والرقابة عليه وإصدار تراخيص للبنوك وتقوم دوريا بإجراء اختبارات للقدرة على تحمل الضغوط وإخضاع البنوك التجارية لعمليات تفتيش ميدانية ومستندية. وفي نهاية عام ٢٠١٢ ،بدأت سلطة النقد في تطبيق نظام للتأمين على الودائع، يغطي ودائع تصل قيمتها إلى ١٠ آلاف دولار أمريكي. وتقوم سلطة النقد منذ عام ٢٠٠٨ بنجاح بتشغيل سجل ائتماني يغطي في الوقت الحالي ١٤٥ ألف عميل مصرفي و ٥٥ ألف عميل لمؤسسات التمويل الأصغر. وتمثل إدارة الاحتياطيات – بمساعدة البرنامج الاستشاري لإدارة الاحتياطيات التابع للبنك الدولي (RAMP)إحدى المهام الرئيسية لعمليات السلطة النقد. وتودع جميع الشيقلات الإسرائيلية الجديدة لدى البنوك التجارية في أوروبا. وإلى جانب ذلك، تعمل سلطة النقد كوكيل مالي للسلطة الفلسطينية .ولا تقوم سلطة النقد الفلسطينية بإعادة تمويل البنوك أو التصرف كمقرض أخير، ولكنها توفر دعم السيولة للبنوك في حالات معينة. وتنشأ تلك الحالات بصفة أساسية عندمات تكون لدى البنوك التجارية في الضفة الغربية وغزة فوائض نقدية بالشيقل الإسرائيلي الجديد، لا تستطيع مبادلتها بالكامل بدولارات أمريكية في الأجل القصير لتلبية طلب عملائها على الدولار الأمريكي .ونظرا لأن الضفة الغربية وغزة تمثل بالدرجة الأولى اقتصادا قائما على النقدية، ففي حين يتعين أن تؤدى معظم مدفوعات الواردات عن طريق تحويلات برقية تقوم بها البنوك التجارية نيابة عن عملائها، تواجه البنوك بانتظام نقصاً في الأموال القابلة للتحويلة على الرغم من وجود مبالغ كبيرة من البنكنوت في خزائنها. وفي تلك الحالات وبمبادرة من البنوك، تقوم سلطة النقد الفلسطينية بتوفير الأموال في صورة ودائع في حسابات البنوك. وتكون تلك الودائع مؤمَّنة بالكامل بودائع مبادلة العملات الأجنبية .ومن ثم، يكون دعم السيولة الذي تحصل عليه البنوك من سلطة النقد الفلسطينية مهيكلا ومسعرا باعتباره مبادلات للنقد الأجنبي .وتتسم أدوات السياسات المتاحة بالمحدودية وتستخدم أساسا لأغراض احترازية. فبدون عملة محلية، لا تملك سلطة النقد التحكم في المعروض النقدي المحلي ولا تؤثر إلا بصورة محدودة على أسعار الفائدة والتضخم على المستوى المحلي. ونتيجة لعدم وجود سوق مال محلية، أو سندات حكومية

محلية، أو منحنى عائد، لا تجري سلطة النقد الفلسطينية عمليات سوق مفتوحة. إلا أنها تستطيع التأثير على الاقتصاد من خلال القواعد التنظيمية الاحترازية التي تضعها وما يتصل بها من أدوات للسياسات

2. Pollard (2003), A Look Inside Two Central Banks: The European Central Bank and the Federal Reserve"

هدفت الدراسة للتعرف على البنوك المركزية من الداخل حيث وصفت الدراسة البنوك المركزية بالفن وليس بالعلم وغالبا ما توصف بذلك ونتيجة لذلك لا يوجد مخططا لهيكل او لعمليات البنك المركزي. وعلى الرغم من أن هيكل نظام الاحتياطي الفدرالي والنظام الأوروبي للبنوك المركزية متشابهين الا انهم يختلفون في طرق ادارة العمليات. يعتبر النظام الأوروبي أكثر لا مركزية من النظام الاحتياطي الفدرالي، حتى إدارة السياسة النقدية هو أكثر لامركزية. وتجرى عمليات السوق المفتوحة في الولايات المتحدة فقط من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، بعد مناقشة بين الموظفين في مكتب السوق المفتوحة وبين مجلس المحافظين. في النظام الأوروبي يشارك جميع البنوك المركزية المحلية بعمليات السوق المفتوحة، على الرغم من أن هذه يتم التنسيق مع البنك المركزي الأوروبي .يتم تعين رؤساء البنوك في النظام الامريكي من قبل مجلس المحافظين اما في النظام الاوروبي يتم تعينهم من قبل الحكومة.

3. Ehrmann and Fratzscher (2004): Central Bank Communication: Different Strategies، Same Effectiveness"

تقيم هذه الدراسة استراتيجيات الاتصال لبنك الاحتياطي الفيدرالي وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي. ويقيم فعالية هذه الاستراتيجيات على أساس مضمون وتوقيت واتساق البيانات من قبل لجان السياسات وأفرادها، ونقول الدراسة إن البنوك المركزية الثلاثة تتبع استراتيجيات اتصال تختلف جزريا عن بعضها البعض، فمثلا يتبع البنك الاحتياطي الفدرالي النهج الذي يشدد على المسؤولية الفردية لأعضاء اللجنة الفيدرالية، في حين أن البنك المركزي الأوروبي يتبع نظام المسؤولية الجماعية، بينما ينتهج بنك إنجلترا نهجا وسيطا. وبينت الدراسة ان القدرة على التنبؤ بالقرارات السياسية والاستجابة للأسواق المالية جيدة وبقدر متساوي عند البنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي، على الرغم من وجود اختلافات مهمة في نوع الاتصالات تتفاعل معها الأسواق المالية. وهذا يوحي بأنه قد لا يكون هناك أفضل طريقة

واحدة للاتصال، وأن أنجع وسيلة للاتصال تعتمد على الظروف والبيئة التي يعمل فيها البنك المركزي.

4. Ortiz, (2009): Issues in the Governance of Central Banks:

البنوك المركزية هي مؤسسات السياسة العامة التي من أهدافها الرئيسية أن تحافظ على الاستقرار النقدي وتعزيز الاستقرار المالي. كما أنها توفر المكونات الأساسية لأنظمة الدفع: الأوراق النقدية لاستخدامها من قبل الخدمات العامة والتسوية العامة للبنوك عن طريق حسابات في البنك المركزي. كما أنها في كثير من الأحيان تقوم بإدارة الذهب واحتياطيات النقد الأجنبي في البلاد. بالتعاون مع السلطات الأخرى، والبنوك المركزية أيضا أن تلعب دورا كبيرا في الإشراف وتطوير النظام المالي.

و في كثير من الأحيان تقوم البنوك المركزية ومن خلال وظائفها بتوفير الخدمات المصرفية وخدمات إدارة الأصول والديون للدولة. وفي بعض الأحيان تقدم التحليل والمشورة بشأن السياسات الاقتصادية والتنمية بشكل عام.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال ما تم استعراضه من الدراسات السابقة فقد اتضح للباحث أن معظم الدراسات السابقة أكدت على دور البنوك المركزية في الحفاظ على الاستقرار النقدي في الدولة من خلال رسم السياسات النقدية العامة في الدولة والمساهمة في تطوير الاقتصاد، والدور الفعال في الرقابة على البنوك والتحكم في اصدار النقد، وأكدت الدراسات السابقة على أهمية إستقلال البنك المركزي عن أجهزة الدولة مع إلتزامها بالعمل كمستشار للحكومة للمساعدة في حل المشكلات الاقتصادية التي تواجه الحكومات. بالإضافة إلى رقابة البنوك المركزية على البنوك العاملة في نطاق الدولة.

وما يميز هذه الدراسة أنها تقوم بدراسة المعيقات الداخلية والخارجية التي تواجه سلطة النقد في عملية التحول إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات من وجهة نظر العاملين وتعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات من نوعها نظرا للظروف الخاصة التي تواجه القطاع المالي والمصرفي والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وسلطة النقد بشكل خاص.

الفصل الثاني

الإطار النظري

البنوك المركزية

الفصل الثاني
البنوك المركزية

أولاً المقدمة:

لم يكن العمل المصرفي محدد السمات قبل القرن الثامن عشر وبداية الثورة الصناعية، ولكن الحاجة ولدت مفهوم جديد للمشاركة المالية وأصبح التمويل مهنة منظمة استقطبت أشخاص مصرفيون يمتهنون تجارة النقود، فنشئت وتطورت المصارف بفهومها الحالي.

وتعد البنوك المركزية أحدث صورة لتطور الجهاز المصرفي فقد نشئت هذه المصارف كمرحلة أخيرة من مراحل التطور النقدي، وبتطور الأمر أصبحت هذه البنوك تقوم بوظائف متعددة. وان هدف البنوك المركزية هو الإبقاء والمحافظة على التوازن النقدي الداخلي والخارجي وأن العلاقة بين البنوك المركزية والدولة تتوقف على مدى التطور الاقتصادي ودرجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

ففي الدول النامية تتدخل الدول تدخل مباشر في شؤون البنوك المركزية، وبالتالي فان البنك المركزي يعد أداة من أدوات الحكومة حيث تحدد الدولة السياسة النقدية، أما في الدول المتقدمة فهو يتمتع بقدر اكبر من المرونة في تنفيذ سياساته، لذا فقد شهدت السنوات الأخيرة نجاح بعض البنوك المركزية في الحصول على مزيد من الاستقلالية، وذلك من خلال تعديل قوانينها بحيث تقلص دور الحكومة في إقرار السياسة النقدية وبالتالي زاد دور البنك المركزي.(الدوري والسامرائي، 2006م).

ثانياً نشأة وتطور البنوك المركزية:

لم تظهر المصارف المركزية بصيغتها الحالية، بل كانت الحكومة تعطي أحد المصارف التجارية موقعًا متميزًا بإصدار العملة الوطنية وفتح حساباتها لديه، أو كانت تعطيه حق الإشراف على إصدار وتنظيم العمليات النقدية وتأمين احتياجات الدولة من الأموال .أي كانت مهام المصرف المركزي الإصدار أو الإشراف على الإصدار وتأمين احتياجات الدولة المالية موكلة للمصرف التجاري.

ويعد المصرف السويدي أول مصرف مركزي في العالم تم تأسيسه عام 1668 أخذ مهمة إصدار النقد مقابل تقديم القروض للدولة، لكن تأسيس مصرف إنكلترا عام1694 على شكل شركة خاصة بمرسوم ملكي لغرض منح القروض للدولة مقابل حصوله على حق إصدار

النقد بمثابة أول مصرف مركزي له الخبرة في الصيرفة المركزية وقد تطورت وظائف بنك إنكلترا ليشرف على الإصدار ويقوم بوظيفة المقاصة بين المصارف التجارية وتسوية حساباتها.

- وفي عام ١٨٠٠ تأسس مصرف فرنسا مشاركة بين الدولة والقطاع الخاص أخذت الدولة على عاتقها تعيين المحافظ ونائبه والقطاع الخاص يعين مجلس الإدارة.
- وفي هولندا تأسس البنك الهولندي عام ١٨١٤ لتوحيد أنماط العملة وزيادة حجم الثقة بالعملة الهولندية.
- وفي الدنمارك تأسس المصرف الدانماركي عام ١٨١٧ وأعطي مهمة إصدار النقد.
- أما في ألمانيا فكان ٣٣ مصرفًا يصدرون النقد الألماني، لكن الإمبراطورية الألمانية كانت قد أعطت بنك بروسيا الذي سمي بنك الرايخ حق الإصدار والإشراف على النقد الوطني وتمويل الدولة وذلك في نهاية القرن التاسع عشر.
- أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تأسس المصرف المركزي عام ١٩١٤ بعد أن كانت عدة بنوك يصدرون النقد، ويشرف على الإصدار مجلس احتياطي اتحادي.
- وبعد عام ١٩٢٠ توالى إنشاء المصارف المركزية في بقية دول العالم لأن مؤتمر المصارف أوصى بإنشاء المصارف المركزية نظرًا لدورها المتميز في الاقتصاد الوطني وفي دعم وتمويل التجارة الدولية.
- أما في الدول العربية فقد تأسس البنك المركزي العراقي عام ١٩٤٧ ثم المصرف
- المركزي السوري عام1956. (كنعان،2012م)

ثالثاً مفاهيم البنوك المركزية:

يعد البنك المركزي المؤسسة المصرفية التي تهدف للرقابة على كمية النقود و تنظيم عمل النظام النقدي و المصرفي و توجيهه و الإشراف عليه، ورغم تشابه وظائف البنك المركزي في مختلف دول العالم، إلا أن كفاءة الجهاز المصرفي تتوقف على كفاءة و عمل البنوك المركزية بالدرجة الأولى، و التي تتأثر قدرتها بمجموعة من العوامل التي تحكمها كدرجة تطور الاقتصاد و السوق المالي و التشريعات المالية و المصرفية المعمول بها و مدى الحرية و الاستقلال الذي يتمتع به.

إن قيام البنك المركزي حاليا بأداء الكثير من الأعمال ذات الطبيعة المختلفة يجعل من الصعب تعريفه و تحديد مفهومه، حيث لا يوجد مفهوم أو تعريف محدد له متفق عليه بين الكتاب و الباحثين و الجهات المختلفة التي تتولى القيام بهذه المهمة، حيث أن كل منها يعرفه

على أساس الوظيفة الأساسية التي يقوم بها البنك المركزي حسب وجهة نظر كل منهم، و مع ذلك يمكن تعريف البنك المركزي بأنه عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك و وكيل مالي للحكومة و مسؤولا عن إدارة النظام النقدي في الدولة، فهو يأتي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد كما تعرفه (Denise flouzat) على انه " المؤسسة التي تتربع في مركز أو على قمة النظام المالي لتضمن القواعد و تراقب العرض النقدي، و هو المؤسسة التي تكون أهلا لضمان الثقة للنقود في البلد" (إكن،2010م)

- تعرف فيرا سميث"Vera Smith" البنوك المركزية بأنها "هي النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد" حيث أكدت فيرا سميث في تعريفها على وظيفة إصدار النقد.
- اما شاو "W.Shaw" فقد ركز على وظيفة البنك المركزي في كيفية التحكم في حجم الائتمان وتنظيمه بتعريفه "هو البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه".
- وعرفه "A.Day" بأنه الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي" ويلاحظ اهتمامه بالسياسة النقدية باعتبارها من أهم وظائف البنك المركزي، بالاخص الحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي.
- وجاء تعريف سايرز "sayers" بأن البنك المركزي " هو عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة وبواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية، بما يجعله يتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة" وهذا التعريف ركز على وظيفة البنك المركزي كبنك الحكومة.
- وكان تعريف ساموبلسون "Samualson" "البنك المركزي هو بنك البنوك ووظيفته هي التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود(الدوري والسامرائي، 2006م)
- ويرى آخرون البنك المركزي بأنه " مؤسسة عامة تشرف وتدير شؤون النقد والجهاز المصرفي في الدولة، بما يتوافق مع أهداف المصلحة العامة، ولا يمنع أن تكون المصارف المركزية مؤسسات خاصة تمنحها الدولة وظائف المصارف المركزية وتختلف المصارف المركزية عن غيرها من المصارف الأخرى"(كنعان،2012م).

رابعاً خصائص البنوك المركزية:

يوجد عدة خصائص تميز البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من المصارف وهذه الخصائص هي:

1- أن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى ادارتها والاشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.

2- يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك له القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه، وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها.

3- لا يهدف البنك المركزي الربح، وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة، ولكن إن حصل الربح فيكون ذلك من قبيل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد المصرف لأجلها. وغالبا ما تكون البنوك المركزية مملوكة من قبل الدولة .

4- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية الي أصول نقدية وله القدرة للهيمنة على اصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني.

5- يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتكرة لعملية اصدار النقد، ولم يعد للمصارف التجارية أي دور في الإصدار في جميع دول العالم. (الدوري والسامرائي، 2006م)

خامساً وظائف البنك المركزي:

يتجلى دور البنوك المركزية في الاقتصاد من خلال الوظائف التي تقوم بها .إلا أن الإطار العام التي تؤدي فيه هذه البنوك مسؤولياتها يختلف من بلد لآخر نوعا ما لأنه يتأثر بعوامل عدّة تختلف بدورها وفقا لطبيعة الأوضاع و السياسات و الفلسفة الاقتصادية السائدة منها: (موسى، 2005م)

1- مرحلة النمو الاقتصادي العام للبلد.

2 - حجم الموارد المالية المتاحة.

3 - مدى اتساع و تطور سوق النقد و سوق المال.

4 - تركيبة الهيكل الائتماني السائد في البلد.

5 - نوع النظام النقدي الذي يعمل البنك المركزي في ظله.

1- إصدار النقد الوطني:

وهذه هي الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي حيث انه الجهة الوحيدة المخولة قانونيا بصلاحية عملية الإصدار ، هذه ولا يشاركه فيها أحد، فالبنك المركزي هو بنك الإصدار وتقع على عاتقه مهمة توفير النقد الوطني بالكميات اللازمة لحاجة النشاط الاقتصادي. ويرتبط بهذه الوظيفة أيضاً مسئولية البنك المركزي عن عدم حدوث افراط في اصدار العملة الوطنية بكميات تزيد عن حاجة الاقتصاد لها وحتى لا يترتب على ذلك حدوث تضخم وشيوع حالة من عدم الاستقرار النقدي، وتدهور في قيمة العملة الوطنية.(السمهوري، 2000م)

كما يتوقف حجم النقود التي يصدرها البنك المركزي عادة على :

- مستوي النشاط الاقتصادي
- سرعة دوران النقود
- مدى شيوع الوعي المصرفي و العادات المصرفية المتثلة في استخدام الشيكات والبطاقات الائتمانية.

فكلما نشط الاقتصاد القومي ، زادت الحاجة الي إصدار المزيد من النقود ، وكلما زادت سرعة دوران النقود قلت الحاجة إلي إصدار النقود و كلما زاد استخدام الشيكات او البطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك لتسوية المعاملات التجارية قلت الحاجة الي النقود المصدرة.ولذلك يحقق حصر عملية إصدار النقود في البنك المركزي الكثير من المزايا منها:

- توحيد نوع النقود السائد في المجتمع
- السيطرة على عرض النقود ، والتحكم في كميتها ، بما يتناسب و الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة.
- إضفاء المزيد من الثقة في النقود المصدرة الامر الذي يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي. (بني هاني،2003م)

2- البنك المركزي بنك الحكومة:

هذه الوظيفة مشتقة من خصائص الوحدة والملكيية العامة للبنك المركزي ، فتركيز القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية في البنك المركزي و الاتجاه نحو تملك الدولة لهذه المؤسسة كل هذا يهدف الي خلق علاقات وثيقة بين السلطة التنفيذية والبنك المركزي ، بحيث أصبح البنك ليس مصدرا لأوراق النقد او مراقبا للسياسة النقدية والمالية ،بما يتفق مع المصالح

الاقتصادية للاقتصاد القومي ككل فحسب ، بل هو أيضا يقبل أذونات الخزينة الصادرة عن السلطة التنفيذية، ويمدها دائما بوسائل الدفع اللازمة لتأدية نشاطها.

بجانب هذه العلاقة التقليدية، فإن البنك المركزي يقدم للحكومة عديدا من الخدمات، فهو ينظم حسابات الحكومة والمشروعات العامة، ويقوم بعمليات التمويل الخارجية، تجميع العملات الأجنبية والمدفوعات الخارجية، ويصدر القروض العامة وينظم الدين العام.

ولعل من أهم الوظائف في هذا المجال هو قيام البنك المركزي بتقديم القروض المباشرة للحكومة لمواجهة عجز الميزانية فمن المعروف أن الحكومة تضع مسبقا ولمدة معينة هي سنة، تقديرات لمجموع نفقاتها، ومجموع إيراداتها المتوقعة خلال هذه الفترة، وقد يتبين عند التنفيذ عدم صحة هذه التوقعات سواء نتيجة قياس غير سليم أو تدخل ظروف غير متوقعة من شأنها زيادة النفقات عن الإيرادات مما يضطر الحكومة الي مواجهة الموقف بطلب وسائل دفع إضافية من البنك المركزي في شكل قروض مباشرة، وحتى لا تتمادى الحكومة في استخدام تلك الوسيلة، نجد القانون يضع الكثير من القيود على استخدامها، مثال ذلك ما نص عليه القانون المصري من أنه يجوز للبنك المركزي أن يقدم للحكومة قروضا لتغطية ما يكون في الميزانية العامة من عجز موسمي بشرط ألا تزيد قيمة القروض عن 10% من متوسط إيرادات الميزانية العامة في خلال السنوات الثلاث السابقة، ولتكون هذه القروض لمدة ثلاثة أشهر على الأكثر قابلة للتجديد لثلاثة أشهر أخرى.

لذا يعد البنك المركزي مستشار الحكومة المالية، وكل امكانيته بشرية أو فنية هي لخدمة السلطة التنفيذية واضعة السياسة النقدية لتحقيق أهدافها الاقتصادية.(أبوشاور ومساعدة،2011م)

3- البنك المركزي بنك البنوك:

ويمكن النظر لهذه الوظيفة من ثلاث جوانب:

- **أنه القائم على الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية:**

وذلك لأن تجميع الاحتياطيات النقدية في البنك المركزي هو مصدر قوة عظيمة للنظام المصرفي لأي بلد. كما أن تجميع مثل هذه الاحتياطيات يمكن أن يؤدي الي أفضل استخدام لها وبأكثر الطرق فعالية خلال فترات الدورة الاقتصادية، وحالات الأزمان المالية أو الظروف الطارئة.

- **أنه الملجأ الأخير للإقراض:**

يعتبر قيام البنك المركزي بوظيفة المقرض الأخير، وظيفة أساسية من الوظائف التي يتولاها، وشرطا أساسيا لنجاح مساعيه في تدعيم النقد والائتمان، والمقصود بهذه الوظيفة هو وقوف البنك المركزي مستعداً على الدوام لمد يد العون للسوق الائتماني في حالات الضيق المالي أو عند الضرورة بوضعه ما يلزم من الأرصدة النقدية الحاضرة تحت تصرف البنوك التجارية أو غيرها من المؤسسات الائتمانية سواء أكان ذلك بتقديم القروض مباشرة أليها ام بإعادة خصم ما تقدمه إليه من أوراق مقبولة.

- **بنك المقاصة المركزية:**

إن مركزية المقاصة وتسوية الفروقات بين المصارف المتعددة أصبحت وظيفة طبيعية يقوم بها البنك المركزي، إذ تحتفظ البنوك التجارية بإحتياطيات نقدية لدى البنك المركزي، ومن ثم يصبح من السهل تسوية حسابات البنوك في دفاتر البنك المركزي.(بن فهد، 2003م)

4- قيام البنك المركزي بالرقابة على الائتمان:

و هي من أهم الوظائف التي تزاولها البنوك المركزية اليوم نظراً للأهمية التي تحتلها السياسة النقدية في التأثير على مجرى الحياة الاقتصادية، و لعل السبب الرئيسي لقيام البنك المركزي بهذه الوظيفة في أن البنوك التجارية قادرة على خلق الائتمان، و هي بهذا تؤثر على عرض النقود و بالتالي على سير النشاط الاقتصادي، و لا يمكن أن تترك للبنوك التجارية بمفردها إتباع السياسة الائتمانية التي تشاء، ذلك أن التوسع الذي تقوم به البنوك التجارية قد لا يكون متلائما مع الظروف الاقتصادية، ومن هنا يتدخل البنك المركزي للحد من التوسع في الائتمان، و العكس صحيح، و لكي يستطيع البنك المركزي أن يقوم بدور الرقابة على البنوك التجارية يمارس ثلاثة أنواع من الرقابة على الائتمان للبنوك التجارية وهي:

- الرقابة الكمية التي الغرض منها التأثير على حجم الائتمان و أدواتها سياسة السوق المفتوحة و سياسة سعر الخصم و تحديد الاحتياطي الإلزامي و هي عبارة عن أدوات تهدف إلى التأثير على الاحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي، و ما يترتب على ذلك من تأثير في عرض النقود و من أثار مباشرة و غير مباشرة على سير النشاط الاقتصادي.
- الرقابة الكيفية التي تهدف للتأثير على نوع الائتمان و تشمل هذه الرقابة بعض الإجراءات التي تتعلق بتحديد حصص مختلفة لأنواع القروض و التمييز في أسعار الفائدة باختلاف أنواع القروض و يطلق عليها الرقابة الانتقائية.

- الرقابة المباشرة التي هي عبارة عن أوامر و تعليمات يصدرها البنك المركزي لبنك تجاري على إنفراد أو للبنوك التجارية مجتمعة، و تهدف إلى التأثير بشكل مباشر على النشاط الائتماني للبنوك. (إكن،2010م)

سادسا قواعد وأسس الإصدار النقدي:

1- نظام الغطاء الذهبي الكامل:

وطبقا لهذا النظام يتقيد البنك المركزي بعملية الإصدار وفقا لحجم الذهب الموجود في خزائن البنك، أي أن الاحتياط الذهبي يكون بنسبة 100% وبمعنى أخر إن النقد مغطى بالذهب بالكامل وبنسبة 100%.

وهذا النظام وإن كان يعطي ثقة كاملة في النقد الصادر إلا أنه يؤدي إلي تقيد سلطة البنك المركزي في إصدار النقود، فلا يستطيع تلبية احتياجات السوق النقدية أو التجارة إذا ما دعت الحاجة الي ذلك، لذلك لجأت بعض الدول الي اتباع طرق اصدار أخرى أكثر مرونة. (العصار والحلبي،2010م).

2- نظام الإصدار الجزئي الوثيق:

بدأ الاستخدام لهذا النظام في إنجلترا عام 1844 وبعد ذلك انتقل هذا النظام للتطبيق في مختلف الدول الأوروبية الأخرى، ويقوم هذا النظام على أن يكون غطاء النقد الصادر عبارة عن سندات حكومية، وجزء أخر مغطى بالذهب، ويعني ذلك أن يقوم البنك المركزي بتغطية النقد المصدر من قبله بسندات حكومية موثقة وما ذاد عن ذلك"اذا أراد البنك التوسع في الإصدار " يغطى كاملا بالذهب وبنسبة 100%، وهذا النظام وإن كان مرنا إلا أن البنك المركزي لا يستطيع في كافة الظروف تغطية كمية النقد الصادر بالذهب، مما يؤدي الي عدم القدرة على التجاوب مع حجم الظروف الاقتصادية التي قد تواجه الدولة أو الأنشطة الائتمانية و الاقتصادية.(جلدة،2009م).

3- نظام غطاء الذهب النسبي:

وطبقاً لهذا النظام ينص القانون على ضرورة وجود الذهب كعنصر من عناصر الغطاء وبنسبة محددة أقل أهمية مما في النظامين السابقين، إلى جانب عناصر أخرى من الغطاء كالعملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى ذهب أو الأوراق المالية المضمونة كالسندات الحكومية

أو أذونات الخزينة وأوراق تتوفر فيها شروط ضمان خاصة. وكانت ألمانيا أول من سار على هذا النظام وذلك في عام 1875 وتبعتها دول كثيرة من بينها مصر في العام 1898 ، ومع أن هذا النظام أكثر مرونة من النظام السابق إلا أن تجربة الكساد العظيم أدت بالدول التي اختارته إلى العدول عنه بسبب الجمود الذي يسيطر عليه.

4- نظام الحد الأقصى للإصدار:

ويتضمن هذا النظام التخلي عن ضرورة وجود علاقة ثابتة وأساسية بين أوراق النقد المصدرة وبين الاحتياطات الذهبية، وإنما يعين القانون الحد الأقصى لما يمكن أن يصدره البنك المركزي من أوراق النقد، وقد اتبعت فرنسا هذا النظام منذ عام 1870 حتى عام 1927 ثم عدلت عنه.

ويمكن اعتبار هذا النظام أكثر مرونة من الأنظمة السابقة إلا أنه بالرغم من عدم اشتراطه لنسبة أو كمية من الذهب في الغطاء فإنه قد اشتمل على جمود من نوع اخر، ويظهر هذا النوع من الجمود عند بلوغ الإصدار الحد الأقصى، فقد تحتاج سوق النقد الي كميات إضافية من أوراق النقد في وقت يكون فيه البنك المركزي قد بلغ الحد الأقصى من الإصدار مما يحتاج الي تغير في القانون، وقد لا يكون في الإمكان تغير القانون بزيادة الحد الأقصى بالسرعة المطلوبة مما يحدث انكماشاً في سوق النقد.(الدوري والسامرائي، 2006م)

5- نظام الإصدار الحر:

يسمح هذا النظام للبنك المركزي بإصدار أي كمية من النقود حسب ما يقدره البنك من احتياجات النشاط الاقتصادي بقرارت تصدر عنه مباشرة دون أي ارتباط برصيد الذهب أو أي اعتبار أخر إلا اعتبار مستوى النشاط الاقتصادي و حاجة الاقتصاد القومي للنقود. (العصار والحلبي،2010م)

سابعاً نشأة وتطور البنك المركزي الأردني:

أنشئ البنك المركزي الأردني في عام 1964، وحل بذلك محل مجلس النقد الأردني الذي أسس سنة 1950 وتمثلت مهامه في الاحتفاظ بموجودات الجنيه الإسترليني مقابل النقد

الأردني المصدر ولم يكن للمجلس أي دور في رسم أو توجيه السياسات النقدية والائتمانية أو الاشراف على المصارف ومراقبتها.

وقد شهد البنك المركزي العديد من التطورات والإنجازات مكنته من أن يساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار المصرفي. (البنك المركزي الأردني 2016م).

ثامناً أهمية البنك المركزي الأردني لسلطة النقد الفلسطينية:

تعتبر الأردن هي الشريك التجاري الإقليمي للسلطة الفلسطينية بحكم المنفذ الوحيد للضفة الغربية بعد إسرائيل، والبوابة الرئيسية لباقي العالم العربي، إضافة لطبيعة الاستثمارات المتبادلة بين الاقتصاديين وخصوصاً المصرفية، حيث يعتبر تداول الدينار الأردني مألوفًا بين قطاعات كبيرة من السكان الفلسطينين؛ وخصوصاً في المبادلات الرأسمالية والاجتماعية.(سرداح ،2012).

يعتبر التنسيق والتشاور مع الجانب الأردني ضروريا نظراً لوجود أرصدة من النقد الأردني داخل فلسطين، وسحب هذه الأرصدة من التداول مرة واحدة قد يخلق الكثير من الإشكالات للاقتصادي الأردني، وهذا يستدعي ضرورة التنسيق بين سلطة النقد الفلسطينية والبنك المركزي الأردني على آلية تحويل الدينار وسحبه من التداول من السوق الفلسطيني.(سلطة النقد،2014م).

تاسعاً رؤية البنك المركزي الأردني:

" أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الإقليمي والدولي في الحفاظ على الإستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في المملكة" (البنك المركزي الأردني، 2016م)

عاشراً رسالة البنك المركزي الأردني:

"المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني .وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل"(البنك المركزي الأردني، 2016م)

الحادي عشر مهام البنك المركزي الأردني:

1- اصدار أوراق النقد والمسكوكات في المملكة وتنظيمه.

2- الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة.

3- ضمان قابلية تحويل الدينار الأردني.

4- إدارة احتياطيات البنوك بما يتلائم ومتطلبات تمويل النشاط الاقتصادي.

5- تعزيز سلامة مؤسسات الجهاز المصرفي من خلال تبني أساليب رقابية فعالة وفقا لأحدث المعايير الدولية المطبقة.

6- تقوية المراكز المالية للمؤسسات المصرفية.

7- إدارة نظام المدفوعات الوطني.

8- الاحتفاظ باحتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته.

9- توفير البيئة المصرفية الملائمة لحشد المدخرات وتمويل الاستثمار.

الثاني عشر خدمات البنك المركزي الأردني:

1- تلبية احتياجات السوق من النقد بالجودة والفئات المطلوبة.

2- توفير السيولة اللازمة للبنوك المرخصة.

3- منح البنوك المرخصة قروض من خلال أدوات الخصم أو إعادة الخصم أو بيع أو شراء وثائق الائتمان (ومنها الإسناد والكمبيالات والسندات الحكومية ...الخ) أو بضمانة تلك الوثائق.

4- ترخيص البنوك وفروعها ومكاتبها وفروع البنوك الأجنبية ومكاتب التمثيل.

5- مراقبة البنوك المرخصة.

6- تقديم خدمات التقاص والتسويات الإلكترونية فيما بين أعضاء نظام التسويات الفوري الإجمالي.

7- تقديم جميع الخدمات البنكية للحكومة والمؤسسات العامة بما في ذلك حفظ الودائع وفتح الحسابات ، إصدار وإدارة أدوات الدين العام ، دفع أي أموال في المملكة أو خارجها وتحويلها وتحصيلها وقبولها كأمانة وفتح الاعتمادات المستندية ، شراء الشيكات والإسناد والأوراق المالية والذهب والفضة والعملات الأجنبية وبيعها أو تحويلها أو قبولها كأمانة.

8- إدارة محفظة المملكة الرسمية من العملات الأجنبية.

9- تقديم خدمات تبادل معلومات الائتمان الخاصة بعملاء البنوك المرخصة.

10- تقديم الاستشارات للحكومة حول السياسات المالية والنقدية والإقتصادية ومشاريع القوانين والأنظمة المؤثرة في البيئة الإقتصادية ورفدها بالكوادر المؤهلة.

11- ترخيص شركات الصرافة ومراقبة أعمالها.

12- توفير ونشر وتزويد الجهات الرسمية وغير الرسمية بالنشرات الإحصائية والتقارير الدورية الاقتصادية.

13- إعلان أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية.

14- التعريف بمواصفات النقد الأردني والعلامات الأمنية.

15- إصدار المسكوكات التذكارية. (البنك المركزي الأردني، 2016م)

الفصل الثالث

الإطار النظري

سلطة النقد الفلسطينية

الفصل الثالث

سلطة النقد الفلسطينية

أولاً: الجهاز المصرفي الفلسطيني:

عانى القطاع المصرفي الفلسطيني شأنه شأن جميع قطاعات الاقتصاد وشرائح المجتمع من الاحتلال وسياساته المختلفة. فمع احتلال إسرائيل لباقي أجزاء فلسطين(الضفة الغربية وقطاع غزة)عام 1967 ، وصدور الأمر العسكري رقم (7) بتاريخ 1967/6/7، تم إغلاق جميع المصارف ومؤسسات التسليف العاملة في المناطق الفلسطينية، لكن في المقابل سمح الاحتلال في مرحلة لاحقة للمصارف الإسرائيلية بفتح فروع لها في الضفة الغربية وقطاع غزة، لتقديم بعض الخدمات المصرفية التقليدية فقط، ولم تقم بالدور الطبيعي الذي تقوم به عادةً المصارف، وخصوصاً في مجال دعم التنمية، بل عملت على تكريس الاحتلال الهادف إلى تكبيل الاقتصاد الفلسطيني وإضعاف قطاعاته، وتسخيره لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي. كما عملت السياسة المصرفية الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية على منع تأسيس مصارف وطنية فلسطينية، وفرض شروط تعجيزية على المصارف الأجنبية الراغبة بإعادة فتح فروعها في المناطق الفلسطينية، والاقتصار على تسهيل عمليات التبادل التجاري بين الضفة وغزة من جانب، وإسرائيل من جانبٍ آخر، وعدم تمويل أية مشاريع تنموية في المجتمع الفلسطيني، والتشدد في منح التسهيلات في أضيق الحدود، وربط الموافقة على بعض القروض، خاصةً الزراعية منها، بموافقة الحاكم العسكري الإسرائيلي، بالإضافة إلى قصر التعامل بعملة الشيكل فقط، مما أدى إلى حدوث خسائر فادحة بمدخرات المواطن نظراً لعدم استقرار هذه العملة.

ومع بداية العملية السلمية في المنطقة العربية في مطلع التسعينات من القرن الماضي، وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في تشرين أول 1991 ، وما ترتب عليه من توقيع وثيقة إعان المبادئ(أوسلو)حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الموقع في واشنطن بتاريخ 13 أيلول 1993، بدأت سياسة مصرفية جديدة في فلسطين، شهد معها النظام المصرفي الفلسطيني فترة تحول جذري مقارنةً مع الفترة السابقة .إذ تم لأول مرة في فلسطين تأسيس سلطة نقد(سلطة النقد الفلسطينية)، تقوم بمهام البنك المركزي، وعهد إليها سلطة ترخيص ومراقبة المصارف. (سلطة النقد الفلسطينية،2015م)

ثانياً: خصائص الجهاز المصرفي الفلسطيني (رسلان،2012م):

1- يتسم الجهاز المصرفي الفلسطيني بالحداثة، الأمر الذي يجعل مقارنته بالأجهزة المصرفية في الدول التي تنعم بالاستقرار، وحتى بعض دول المنطقة، أمراً ليس واقعياً، لذا يقتضى التركيز على واقع الجهاز المصرفي الفلسطيني وسبل تنمية عمله انطلاقاً من واقع الحالة الفلسطينية ومحددات التنمية الاقتصادية الفلسطينية المرتبطة بتلك الحالة.

2- على الرغم من ضعف بنية الجهاز المصرفي الفلسطيني؛ إلا أنه نجح في لعب دورٍ حيوي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية باعتباره قطاعاً مسانداً، من خلال تجميع المدخرات المحلية وتوظيفها بما يوفر فرص التمويل للعديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية.

3- يتصف القطاع المصرفي الفلسطيني بالهشاشة، نظرا لعدم وجود العملة الوطنية الفلسطينية واستخدام أكثر من عملة، حيث يستخدم الشيقل الإسرائيلي، والدينار الأردني، والدولار الأمريكي، الأمر الذي يجعل القطاع المصرفي الفلسطيني عرضة لأية هزات اقتصادية أو مالية في تلك الدول التي يتم التعامل بعملتها الوطنية بشكل أساسي في فلسطين.

4- إن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، والذي سببه المباشر الاحتلال الاسرائيلي؛ أدى إلى غياب البيئة الاستثمارية المشجعة، وعمل على زيادة المخاطرة الاستثمارية، وهروب المستثمرين ورؤوس الأموال للخارج، يضاف إلى ذلك عدم نجاح صانع القرار الاستثماري الفلسطيني في جذب المستثمرين في المشاريع الوطنية.

ثالثاً: مكونات الجهاز المصرفي الفلسطيني:

1- سلطة النقد الفلسطينية.

2- المصارف التجارية.

3- المصارف الإسلامية.

4- المؤسسات المالية.

5- مؤسسات الصرافة.

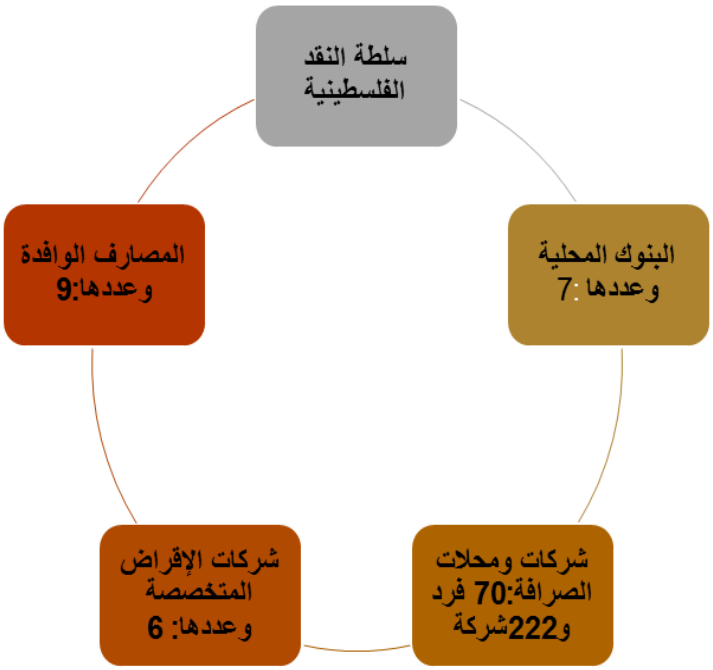

شكل (3.1): مؤسسات القطاع المصرفي الفلسطيني كما في نهاية عام 2015

المصدر: التقرير السنوي لسلطة النقد 2015 تجريد الباحث

البنوك العاملة في فلسطين:

توضح الجداول التالية البنوك العاملة في فلسطين والمرخصة من سلطة النقد الفلسطينية حيث تم تقسيمها الي بنوك محلية وبنوك وافدة حسب التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية لعام 2014.

جدول (3.1): يوضح البنوك العاملة في فلسطين

تاريخ التأسيس أو افتتاح أول فرع	اسم البنك	عدد الفروع
1960	بنك فلسطين	54
1994	البنك التجاري الفلسطيني	7
1995	بنك الاستثمار الفلسطيني	14
1995	بنك القدس	27
1996	البنك الإسلامي العربي	12
1997	البنك الإسلامي الفلسطيني	19
2006	البنك الوطني	9
اجمالي عدد الفروع للبنوك المحلية العاملة في فلسطين		142

المصدر: التقرير السنوي لسلطة النقد لعام 2014

جدول (3.2): يوضح البنوك الوافدة العاملة في فلسطين

تاريخ التأسيس أو افتتاح أول فرع	اسم البنك	عدد الفروع
1986	بنك القاهرة عمان	21
1994	البنك العربي	27
1994	بنك الأردن	35
1994	البنك العقاري المصري العربي	6
1994	البنك التجاري الأردني	5
1995	البنك الأهلي الأردني	5
1995	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	13
1995	البنك الأردني الكويتي	2
1995	بنك الاتحاد	1
1998	بنك ال HSBC الشرق الأوسط المحدود	1
اجمالي عدد الفروع للبنوك الوافدة العاملة في فلسطين		116

المصدر: التقرير السنوي لسلطة النقد لعام 2014

رابعاً: سلطة النقد الفلسطينية:

تم انشاء سلطة النقد الفلسطينية بموجب قرار رئاسي في نهاية عام 1994 كمؤسسة مستقلة. وجاء ضمن الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين إسرائيل في الفصل الرابع من الاتفاقية وتحت عنوان مسائل مالية ونقدية: قيام سلطة النقد الفلسطينية، وقد أصدرت السلطة الفلسطينية القرار ببدء العمل في مشروع سلطة النقد الفلسطينية، والتي ستتولى مهام المصرف المركزي فيما عدا العملة الفلسطينية، وقد صدرت عدة قرارات لبدء تغطية العمل المصرفي الفلسطيني، ومن أهمها:

- صدور قانون سلطة النقد الفلسطيني: قانون رقم (2)، سنة 1997، بشأن سلطة النقد الفلسطينية، وتم نشره في الجريدة الرسمية "الوقائع الفلسطينية" في العدد الحادي والعشرين في يناير 1997 (الوقائع الفلسطينية، 1998).(الشرفا، 2007م)

خامساً: رؤية سلطة النقد:

أن نكون بنكا مركزيا حديثا ، كامل الصلاحيات لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وأن نكون قادرين على تحقيق الاستقرار النقدي وابقاء التضخم تحت السيطرة، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي، بما يسهم في تحقيق مزيد من التطور في القطاع المالي

الفلسطيني وتشجيع التكامل مع الاقتصاد الإقليمي والدولي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة في فلسطين."(التقرير السنوي لسلطة النقد،2014م)

سادساً: رسالة سلطة النقد:

"تحقيق الاستقرار النقدي وابقاء التضخم تحت السيطرة، من خلال إصدار وادارة عملة وطنية وتنفيذ سياسة نقدية سليمة لتهيئة بيئة مناسبة لتحقيق استقرار الأسعار، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي، من خلال توفير جهاز مصرفي ونظام مدفوعات وطني مستقر ومتين وآمن، إلى جانب ممارسة دور المستشار الاقتصادي والمالي للحكومة الفلسطينية .ولهذه الغايات، تطبق سلطة النقد سياسات فعالة وتوظف مواردها المالية والبشرية وقدراتها الفنية والتقنية".(التقرير السنوي لسلطة النقد،20114م)

سابعاً: أهداف سلطة النقد الفلسطينية:

- ضمان سلامة العمل المصرفي.
- الحفاظ على الاستقرار النقدي.
- تشجيع النمو الاقتصادي في فلسطين وفقا للسياسات العامة للسلطة الوطنية.

صلاحيات ومهام ووظائف سلطة النقد:

- العمل كنواة للبنك المركزي الفلسطيني والقيام بوظائفه.
- العمل على ترخيص الوحدات المالية المختلفة والإشراف عليها.
- تنظيم البنية التي تعمل بها الوحدات المصرفية.
- العمل كمستشار ووكيل مالي للسلطة الوطنية الفلسطينية واستثمار المصادر المالية للسلطة

صلاحيات ومهام ووظائف سلطة النقد:

1- ممارسة امتياز إصدار النقد الوطني والمسكوكات في الوقت المناسب، وذلكَ وفقاً للشروط والأوضاع الَّتي يقررها القانون الخاص بإصدار النقد وتأمين الاحتياطي النقدي الضروري لذلكَ.

2- تنظيم الأنشطة المصرفية، وإصدار وإلغاء تراخيص المصارف، والرقابة والإشراف عليها، وفرض العقوبات عليها

3- إعداد وتنظيم ونشر ميزان المدفوعات.

4- توفير السيولة للمصارف ضمن الحدود المقررة قانوناً.

5- وضع وتنظيم وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والسياسات الخاصة بالتعامل بالنقد الأجنبي.

6- الاحتفاظ باحتياطي السلطة الوطنية الفلسطينية من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته.

7- تقديم المشورة المالية والاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وإجراء التحليلات الاقتصادية والنقدية بصورة منتظمة ونشر نتائجها.

8- القيام بوظيفة الوكيل المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات العامة الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها.

9- وضع وتنفيذ الأنظمة والقرارات والتعليمات الَّتي تكفل المحافظة على جهاز مصرفي فعال ومأمون وسليم.

10- تنظم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي وفقاً لأحكام قانون النقد والتسليف

11- العمل كمصرف للمصارف المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة والشركات المالية ومراقبتها بما يكفل سلامة مركزها المالي وحماية حقوق المودعين.

12- تنظيم نشاط مهنة الصرافة والشركات المالية وصناديق التنمية والاستثمار وإصدار التراخيص المتعلقة بها والرقابة والإشراف عليها

13- القيام بأي أعمال أخرى يعهد بها إليها بمقتضى أي تشريع أو قانون أو اتفاقية وبما لا يتعارض معَ أحكام هذا القانون. (قانون رقم 2 ، 1997م بشأن سلطة النقد)

صلاحيات أخرى:

بناء على المادة رقم 6 من قانون سلطة النقد لعام 1997

1- إصدار السندات وادارتها والاحتفاظ بها نيابة عن السلطة الوطنية وشرائهامن الأفراد والمصارف والجهات الأُخرى وبيعها لهم وذلك لتحقيق سياساتها النقدية.

2- إجراء التحويلات المتعلقة بأنشطتها.

3- منح التراخيص للمصارف أو فروعها والموافقة على اندماجها أو إغلاقها أو فتح مكاتب لها أو سحب التراخيص منها.

4- بيع ممتلكات منقولة أو عقارية آلت إليها وفاء لديون مستحقة.

5- شراء وتأجير وبيع المباني والمعدات الخاصة بها وصيانتها.

6- تنظيم وضبط ومراقبة وحماية وادارة الأوراق النقدية والعملات المعدنية المتداولة وفق قانون النقد والتسليف.

7- فرض الرسوم الملائمة على أي نوع من الخدمات الَّتي تقدمها.

8- إنهاء جميع التعليمات والنشاطات الَّتي مورست قبل إصدار هذا القانون والَّتي تتعارض مع أحكام هذا القانون.(قانون رقم 2 ، 1997م بشأن سلطة النقد)

ما لا يجوز لسلطة النقد القيام به:

حسب المادة رقم (7) من قانون سلطة النقد ل1997

1- تقديم مساعدات مالية سواء أكانت بشكل مباشر أو منحة أو التزاما طارئا ، أو شراء أدوات مديونية، أو بأي شكلٍ آخر، إلا في حدود ما نصَّ عليه هذا القانون.

2- القيام بأي أعمال تجارية، أو شراء أسهم شركات أو مؤسسات مالية.

3- شراء أو استئجار ممتلكات عقارية باستثناء ما تراه ضروريا أو مناسبا لممارسة أعمالها وأداء وظائفها.

استثناء من الأحكام السابقة يجوز لسلطة النقد ما يلي:

1- أن تكون لها حصة في ملكية أي مؤسسة، أو مساهمة في مؤسسة تقوم بأنشطة أُخرى ترى سلطة النقد أنَّها لازمة للقيام بوظائفها أو مسئولياتها على نحو سليم بما فيها المؤسسات النقدية والمالية الدولية

2- استثمار مواردها المالية في سندات المديونية السائلة الَّتي تصدرها الجهات الَّتي تتمتع بالأهلية الائتمانية، وأن تستوفى الديون المستحقة لها.

3- الحصول بغرض إستيفاء الديون المستحقة لها على المصالح والحقوق المشار إليها في هذه المادة شريطة التصرف في هذه المصالح أو الحقوق بالسرعة الممكنة.

4- إنشاء صناديق التقاعد والادخار وتقديم السلف والقروض لموظفيها وفقا لأحكام القانون

.(قانون رقم 2 ، 1997م بشأن سلطة النقد)

إدارة سلطة النقد:

حدد قانون سلطة النقد لعام 1997 المادة رقم 14 شكل إدارة سلطة النقد وكانت كالتالي:

أ. يتولى إدارة سلطة النقد مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء برئاسة المحافظ وعضوية كل من:

1- نائب المحافظ.

2- ممثل وزارة المالية.

3- ستة من كبار المتخصصين في الشئون المصرفية والمالية والاقتصادية والقانونية القادرين على المساهمة في تحقيق أهداف سلطةِ النَّقدِ على ألَّا يكون منهم عاملا في قطاع المصارف.

ب. يشترط في جميع أعضاء المجلس أن يكونوا من الأشخاص المعروفين بالنزاهة ومن ذوي الكفاءة العالية في الشئون المصرفية أو المالية أو الاقتصادية.

وبناءا على المادة رقم 15 يتم تعين مجلس الادراة :

أ. يعين المحافظ ونائب المحافظ بقرار من رئيس السلطة الوطنية بناء على تنسيب من مجلس الوزراء.

ب. يعين مندوب وزارة المالية بقرار من رئيس السلطة الوطنية بتنسيب من وزارة المالية.

ج. يعين باقي الأعضاء المجلس على النحو التالي:

1- عضوين بقرار من رئيس السلطة الوطنية

2- ثلاثة أعضاء بتنسيب مجلس الوزراء وبقرار من رئيس السلطة الوطنية.

3- عضو بتنسيب من المحافظ وبقرار من رئيس السلطة الوطنية.

د. تكون مدة العضوية للمحافظ ونائبه أربع سنوات ومدة عضوية المجلس ثلاث سنوات.

هـ. يجوز إعادة تعين المحافظ أو نائبه أو العضو مرة أخرى.

و. اذا شغر منصب المحافظ أو نائبه او أي عضو من الأعضاء قبل انتهاء مدته يعين أخر بديل له وفقا لاحكام المادة(14) من هذا القانون والفقرة (أ) من هذه المادة لاكمال المدة المتبقية.

كما جاء في المادة رقم (17) من قانون سلطة النقد ل1997:

أ. مجلس الإدارة هو السلطة العليا لإصدار القرارات في سلطة النقد، والمكلف بإقرار سياسات سلطة النقد، والإشراف على إدارة عملياتها بِما يخدم السياسة الاقتصادية المقرة للسلطة الوطنية، ويتمتع بالصلاحيات الكاملة لتحقيق أغراضها وفقا لأحكام هذا القانون.

ب. يكون المجلس مسئولا أمام رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

.(قانون رقم 2 ، 1997م بشأن سلطة النقد)

صلاحيات مجلس الإدارة وفقا للمادة رقم (18):

1- تحديد السياسات النقدية والائتمانية والاستثمارية لسلطة النقد والاشراف على حسن قيامها بمهامها.

2- تقرير الأمور المتعلقة بإصدار النقد وسحبه من التداول وفق أحكام قانون النقد والتسليف.

3- ترخيص المصارف العاملة في فلسطين وسحب رخصها وفرض العقوبات عليها والموافقة على اندماجها وفتح فروع لها.

4- ترخيص افتتاح فروع للمصارف الأجنبية ومكاتب تمثيلها وسحب رخص هذه الفروع أو المكاتب.

5- ترخيص مؤسسات الإقراض المتخصصة والشركات المالية.

6- تحديد نسبة الاحتياطي الإلزامي التي يتوجب على المصارف الاحتفاظ بها في سلطة النقد وتحديد معدل الخصم والفوائد والعمولات التي تتقاضاعا سلطة النقد وحدود عمليات السوق المفتوح من قبلها.

7- إقرار أنظمة ولوائح سلطة النقد والمصادقة على السياسات الداخلية التي تحكم إدارتها وعملياتها.

8- إقرار أنظمة الموظفين والعاملين في سلطة النقد وتحديد الهيكل التنظيمي لها.

9- إنشاء فروع وماكتب ووكالات سلطة النقد وإلغاءها.

10- إقرار المبالغ والشروط والأحكام اللازمة لإصدار وتداول الأوراق المالية .

11- إقرار وتطبيق السياسات المتعلقة بعمليات التعامل بالعملات الأجنبية وتقرير نظام حسم الأوراق التجارية .

12- إنشاء احتياطات الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها بعد استكمال الإجراءات القانونية بهذا الخصوص.

13- التوصية بأية زيادات في رأس مال سلطة النقد.

14- وضع أسس تعامل سلطة النقد مع المصارف .
15- إقرار الموازنة السنوية لسلطة النقد.
16- اعتماد التقرير السنوي والحسابات الختامية وحسابات الأرباح والخسائر.
17- اعتماد تعيين المدراء العامين والإقليميين والمستشارين للمصارف .
18- وضع الضوابط المنظمة لقواعد منح قروض الإسكان التي تقدمها سلطة النقد للموظفين العاملين فيها .
19- تعيين المستشارين لخدمة سلطة النقد ولمدة محددة بالشروط التي يقرها المجلس.
20- تعيين المدراء العامين والتنفيذيين في سلطة النقد بناء على توصية المحافظ .
21- تعيين مدقق حسابات قانوني خارجي لسلطة النقد ، والذي يقدم تقريره للمجلس مع توفير نسخة من التقرير لرئيس السلطة الوطنية ومجلس الوزراء .
22- القيام بجميع الأعمال الأخرى التي تدخل في اختصاصه .(قانون رقم 2 ، 1997م بشأن سلطة النقد)

مجلس الإدارة:

يمثل مجلس الإدارة أعلى هيئة لصنع القرار في سلطة النقد الفلسطينية التي تشرف على العمليات وتعتمد القرارات المتعلقة بالسياسات الواسعة بما في ذلك إدارة السياسات النقدية لتحقيق الأهداف المحددة، واعتماد ونشر اللوائح الاحترازية، ومنح وإلغاء التراخيص بالإضافة إلى إعادة هيكلة المؤسسات المالية. ويتم تعيين المجلس من قبل رئيس السلطة الفلسطينية (PA) وفقاً للقانون. أما بالنسبة لدورة المجلس، بما في ذلك فترة إشغال منصب المحافظ ونائب المحافظ، فيتم تحديدها تمشياً مع أفضل الممارسات الدولية العامة بحيث تكون أطول من تلك الخاصة بالسلطة التي تتخذ قرار التعيين، رئيس السلطة الفلسطينية.(سلطة النقد،2016م)

ثامناً: الهيكل التنظيمي:

يتضمن الهيكل التنظيمي لسلطة النقد أربع مجموعات هي كالتالي:

المجموعة الأولى: الاستقرار المالي

1- دائرة الرقابة والتفتيش:

تعتبر دائرة الرقابة والتفتيش إحدى الدوائر الأساسية في سلطة النقد الفلسطينية ضمن مجموعة الاستقرار المالي، هدفها الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي والصيرفي ومؤسسات الاقراض المتخصصة وحماية أموال المودعين، وتعزيز ثقة الجمهور بالمصارف ومؤسسات

الاقراض المتخصصة وتوفير جو من المنافسة العادلة بين هذه القطاعات بما يضمن مساهمتها في التنمية الاقتصادية المستدامة واستقرار النظام المالي. وتنبثق عن الدائرة مجموعة من الأقسام والوحدات التي تمكنها من القيام بالمهام المناطة بها ويعمل بها اكثر من 70 موظفاً، وهي قسمي الرقابة والتفتيش على المصارف المحلية والوافدة، قسم الرقابة على الصرافين، قسم الرقابة على مؤسسات الاقراض المتخصصة، قسم الترخيص، قسم السلامة الكلية، ووحدة الرقابة التكنولوجية واستمرارية الأعمال.

2- دائرة نظم المدفوعات:

تقع دائرة نظم المدفوعات ضمن الدوائر الأساسية العاملة في سلطة النقد ضمن مجموعة الاستقرار المالي والتي تعمل على تحقيق أهداف سلطة النقد في تحقيق الاستقرار المالي من خلال المحافظة على جهاز مصرفي سليم ومأمون، وتتكون الدائرة من ثلاثة أقسام رئيسية، هي قسم العمليات المصرفية ودعم الخزينة وهو مسؤول عن تنفيذ كافة العمليات اليومية التي تتم في سلطة النقد من خلال نظام التسويات والسويفت والمقاصة، وقسم إدارة نظم الدفع ويتولى الإدارة والإشراف على الأنظمة العاملة في سلطة النقد (المقاصة ونظام التسويات وبراق)، وقسم الدعم والسياسات وتطوير الانظمة ويتولى إعداد الدراسات اللازمة لإدخال أي وسائل دفع حديثة وتطوير الأنظمة والتعليمات القائمة بما يتوافق وأفضل الممارسات الدولية في مجال نظم الدفع والتسوية. (سلطة النقد،2016م)

3- دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق

أنشئت دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق ضمن مجموعة دوائر الاستقرار المالي في سلطة النقد، وذلك مواكبة للتطورات الحاصلة على الصناعة المصرفية في فلسطين وبهدف الحفاظ على نظام مصرفي آمن وسليم وللمحافظة على حقوق وواجبات المتعاملين مع المؤسسات المالية المصرفية، ونظراً لتوسع قاعدة المتعاملين مع هذه المؤسسات التي ينتج عنها توسع في مجال المخاطر الائتمانية والتشغيلية، ولتحسين جودة الخدمات المصرفية وضبط أسعارها من العمولات والرسوم، ونتيجة لمفرزات الازمة المالية العالمية التي كشفت تدني مستويات الثقافة المالية لدى مستهلكي الخدمات المصرفية، وبهدف تسهيل حصول المواطنين على كافة انواع الخدمات المصرفية لتعزيز مبادئ الشراكة المالية. ينبثق عن الدائرة ثلاثة أقسام وهي: قسم التوعية ومعالجة الشكاوي ويتبع للقسم قاعتين لاستقبال الجمهور في كل من مدينتي رام الله وغزة وقسم التحليل والدعم الفني وقسم أنظمة العمليات الائتمانية وتتولى الدائرة مجموعة

من المهام والواجبات تتمثل في التوعية والتثقيف، معالجة شكاوى العملاء، متابعة المنتجات والخدمات المصرفية، الإشراف على وإدارة الانظمة الائتمانية، وتحليل اتجاه المخاطر الائتمانية. (سلطة النقد،2016م)

المجموعة الثانية: الاستقرار النقدي

1- دائرة الأبحاث والسياسات النقدية

تعود نشأة دائرة الأبحاث والسياسات النقدية إلى المراحل الأولى من عمل سلطة النقد، انطلاقا من قناعة راسخة بأهمية دائرة الأبحاث في البنوك المركزية. وهي من الدوائر الأساسية، ضمن مجموعة الاستقرار النقدي. تشمل مهام ومسؤوليات دائرة الأبحاث ثلاثة مجالات رئيسة هي المساهمة في توفير الإطار التحليلي والمعلوماتي المناسب لوضع وتنفيذ السياسة النقدية، المساهمة في تحقيق شفافية ومصداقية سلطة النقد من خلال إصدار منشورات على درجة كبيرة من المهنية وبما يتوافق مع المعايير الدولية، ومساعدة سلطة النقد على القيام بواجباتها ومسؤولياتها فيما يتعلق بالحفاظ على الاستقرار المالي، والقيام بدور مستشار الحكومة وتقديم المشورة للحكومة بشأن القضايا الاقتصادية الكلية. وتتكون الدائرة من قسم الإحصاء، المكتبة، ومجموعة البحث والتحليل الأساسية.

2- دائرة العمليات النقدية

تتولى الدائرة إدارة تعاملات سلطة النقد مع المصارف ومتابعة عمليات الصرف الأجنبي والاحتياطي وتنفيذ السياسة النقدية باستخدام الأدوات المناسبة وعمليات السوق المفتوحة في حال إصدار العملة والتحول إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات مستقبلاً، ويقع ضمن صلاحيتها أيضا مراقبة الامتثال وتنفيذ عمليات بيع السندات الحكومية، في حال إصدارها، والإشراف على حساب الإيداع المركزي وإصدار العملة في حال التحول إلى بنك مركزي مستقبلا. الدائرة مسؤولة عن إدارة احتياطيات النقد الأجنبي لسلطة النقد وصياغة المبادئ التوجيهية لإدارة الاحتياطيات وتشغيل رابط السويفت (SWIFT) لسلطة النقد وتنفيذ التزامات الحكومة المرتبطة بخدمة الديون الخارجية ورصد امتثال المصارف مع الحد الأدنى من متطلبات الاحتياطي. وتتكون الدائرة من قسمين هما قسم إدارة الاحتياطي وقسم العمليات النقدية. وسيتم إنشاء قسم جديد اسمياً هو قسم عمليات السوق. (سلطة النقد،2016م).

المجموعة الثالثة الإدارية:

1- دائرة العلاقات العامة والاتصال (PR)

تعتبر دائرة العلاقات العامة والاتصال نافذة سلطة النقد على المجتمع المحلي والخارجي، وتهدف الى تعزيز التواصل مع الفئات المستهدفة لنشر رؤية ورسالة سلطة النقد بأفضل الطرق ووسائل الاتصال، وتقوم بتنظيم مختلف الأنشطة الداخلية والخارجية لسلطة النقد. تتكون الدائرة من قسمين هما قسم العلاقات العامة وقسم الاتصال. وتتمثل مهام قسم العلاقات العامة الرئيسية في توطيد وتشبيك العلاقات مع الجمهور الداخلي والخارجي وخلق قائمة بيانات لجميع الفئات المستهدفة لتسهيل الوصول إليها ونقل الرسائل بشكل ايجابي ومهني مع مراعاة خصوصية كل فئة على حده، أما قسم الاتصال فمهامه الرئيسية تحضير المواد والرسائل التي يجب نشرها بالصورة المهنية التي تليق بسلطة النقد ونشرها من خلال وسائل الاتصال المتعددة مثل الموقع الالكتروني، مواقع التواصل الاجتماعي، المنشورات، الإعلام والإعلان. وكذلك توفير أدوات الاتصال لقسم العلاقات العامة لتعزيز سبل التواصل.

2- دائرة الموارد البشرية (HRD)

وهي مسؤولة عن إعداد وتطوير أنظمة وقواعد ووضع سياسات وإجراءات جديدة، لإدارة الموارد البشرية وفق احدث المعايير الدولية تتسم بالنزاهة والشفافية، وإدارة وتنفيذ العمليات المرتبطة بالموظفين والتي تشمل التعيين والنقل والإعارة وتقييم الأداء وإدارة الحوافز وصرف الرواتب وإعداد موازنة الموظفين والإجراءات المرافقة لها، ومعالجة التغير والتطور الدائم في الاحتياجات للكفاءات النوعية، من خلال استقطاب الكفاءات المؤهلة ووضع برامج لتدريب الموظفين. تتكون الدائرة من قسم العمليات وعلاقات الموظفين الذي يتولى تنفيذ المهام التشغيلية اليومية وحفظ سجلات الموظفين، وقسم التدريب والتطوير الذي يتولى مسؤولية الاستجابة للاحتياجات التدريبية، ووحدة التعيينات التي تتحمل مسؤولية تأمين الاحتياجات المؤسسية الآنية من الموظفين ولكافة المواقع وفقاً لاحتياجات الدوائر.(سلطة النقد،2016م)

3- دائرة تكنولوجيا المعلومات

نشأت دائرة تكنولوجيا المعلومات مع بدايات عمل سلطة النقد الفلسطينية، بهدف تقديم وتوفير إدارة معلوماتية وحلول تكنولوجية، وتقديم الخدمات المؤتمتة لتلبية احتياجات المؤسسة والدوائر المختلفة، متوافقة في ذلك مع الخطة الاستراتيجية لسلطة النقد للتحول إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات. تقدم الدائرة الاستشارات الفنية لجميع الدوائر لتطبيق أحدث النظم التي تحقق

أهداف سلطة النقد، وتقوم بإدارة شبكة الحاسوب الخاصة بسلطة النقد وكذلك الشبكة البنكية وتطويرها باستمرار، وتسهم في استمرارية العمل عن طريق بناء مركز حاسوب متطور بالإضافة إلى موقع تعافي من الأزمات وموقع بديل، وتعمل على تطبيق معايير أمن المعلومات العالمية من إجراءات ونظم. تعتبر الدائرة ضمن الدوائر الفنية المساندة، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام، هي قسم التطوير والبرمجة، وقسم العمليات والبنى التحتية والدعم الفني، وقسم دعم أنظمة الأعمال، بالإضافة إلى وظيفتي: إدارة مشاريع دائرة تكنولوجيا المعلومات وتطوير أنظمة الأعمال، وإدارة أمن المعلومات.

4- دائرة الخدمات العامة

تأسست دائرة الخدمات العامة لتوفير إحتياجات مراكز المسئولية من دوائر ومكاتب سلطة النقد المختلفة، وتعمل الدائرة على إدارة موازنة النفقات الإدارية والرأسمالية والمشاريع وذلك لتأمين اللوازم والخدمات والأشغال اللازمة لاستمرارية عمل هذه الجهات بفاعلية وكفاءة ضمن مناخ مناسب للعطاء والانجاز. ويعمل بالدائرة 55 موظفة وموظفاً، يتوزعون على أقسامها الأربعة: قسم المشتريات، قسم الخدمات الإدارية، قسم إدارة المرافق، وقسم النقد وإدارة السيولة. وفي سبيل تحقيق ذلك، ووفقاً بنظام اللوازم والخدمات والأشغال النافذ، يكون للدائرة المهام والمسؤوليات العامة التالية:

- تحضير وإدارة موازنة النفقات الإدارية والأصول الرأسمالية والمشاريع وتنفيذ كافة أنشطتها.
- رسم وتحديث إجراءات وتعليمات الاستغلال الأمثل للأصول وفقا للمتغيرات المستجدة وسياسات مجلس الادارة.
- توحيد وتبسيط متطلبات الشراء والتخطيط والتنسيق لأنشطة الإمداد والمواد والنقل.
- حفظ قيود اللوازم.
- التعاون مع الدوائر المختلفة لمعرفة الوسائل والأساليب المثلى بحفظ اللوازم وصيانتها.

5- الدائرة المالية

تعتبر الدائرة المالية أداة من أدوات الإدارة العليا التي تمكنها من الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة والملائمة لاتخاذ القرارات فضلاً عن تمكينها من عرض خطط سلطة النقد الفلسطينية المستقبلية وتوجهاتها لتطوير العمل من خلال الموازنة التقديرية. تهدف الدائرة المالية إلى العمل على إيجاد نظام مالي سليم وآمن وفعال يضمن المحافظة على أصول سلطة النقد، وفي سبيل تحقيق ذلك، تقوم الدائرة بمسك السجلات والدفاتر المحاسبية على النظام المحاسبي

المحوسب ومتابعة هذا النظام وتطويره بما يتلاءم مع تطور عمل سلطة النقد، وإعداد البيانات المالية الشهرية والربع سنوية والسنوية وسائر الكشوف والبيانات المحاسبية الأخرى وذلك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتعديلات التي تطرأ عليهما وبما لا يتعارض مع قانون سلطة النقد. تتكون الدائرة المالية من قسمين هما قسم الموازنة والنفقات، وقسم المحاسبة والتقارير. بالاضافة الى المراقب الداخلي والذي تكون مسؤوليته التأكد من وجود نظام ضبط ورقابة داخلية للدائرة المالية يضمن سلامة وصحة الإجراءات والعمليات المالية وفق القانون والنظم والتعليمات المعمول بها في سلطة النقد.

المجموعة الرابعة المكاتب المستقلة:

1- مكتب المستشار القانوني

يقدم المشورة القانونية للمحافظ ولمجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية وكذلك الدوائر والمكاتب المستقلة في جميع المجالات التي تقع ضمن نطاق مسؤوليات سلطة النقد باستخدام التحليل القانوني ذي الجودة العالية. ويعمل المكتب على تقديم الآراء والتفسيرات للمحافظ وللطاقم فيما يتعلق بالتشريعات المصرفية وغيرها من القوانين السارية، إذ أنها قد تؤثر على عمل سلطة النقد، فضلاً عن الأنظمة المصرفية والقرارات الإدارية. كما يمارس المكتب عمليات التقاضي الإداري والتقاضي في المحاكم بالنيابة عن سلطة النقد، بما في ذلك التحقيقات في حالات انتهاك القوانين المصرفية من قبل المؤسسات المصرفية والأفراد المنتسبين بالتعاون مع دائرة الإشراف المصرفي. كما ويتولى المكتب الحفاظ على روابط الاتصال مع اللجان المختصة في المجلس التشريعي ويساهم في مختلف مشاريع القوانين التي تمس مسؤوليات سلطة النقد الفلسطينية.

2- مكتب التظلمات

يعتبر مفهوم مكتب التظلمات من المفاهيم الجديدة الذي تتبوأ حيزا مناسبا في الهيكلية الإدارية والتنظيمية لسلطة النقد، والتي تعتبر من أول المؤسسات التي بادرت إلى إنشاء مكتب مستقل للتظلمات في الشرق الأوسط. أُسند للمكتب مهمة التحقق من جميع شكاوى أو تظلمات الموظفين ذات الصلة بعملهم في سلطة النقد. وللموظفين الحق بالتوجه إلى مسئول التظلمات مباشرة ودون الرجوع إلى مسئوليهم، وتستند قرارات المكتب بشكل حصري على سياسات سلطة النقد والمبادئ القانونية ومبادئ العدل والإنصاف، والنظم الإدارية واللوائح المعتمدة، والهادفة إلى تحسين بيئة العمل وتعزيز الطمأنينة الوظيفية لدى الموظفين. صلاحيات ومسؤوليات المكتب

ومن اجل قيام المكتب بالمهام التي انيطت به، فقد أعطيت له صلاحيات ومسؤوليات تساعده في القيام بعمله ومنها:-

1- يتمتع مكتب التظلمات بالاستقلالية والحرية التامة في عمله داخل سلطة النقد، حيث يرفع مسئول التظلمات تقاريره مباشرة إلى المحافظ بصفته رئيسا لمجلس الإدارة.
2- الحق بمقابلة والتحدث مع أي فرد يعمل في سلطة النقد لجمع المعلومات التي تساعد على التوصل إلى الحلول المناسبة للشكاوى والتظلمات التي ينظر فيها، بما في ذلك المحافظ ونائبه والعاملين في مكتبيهما.
3- التوسط في القضايا أو الشكاوي التي ينظر فيها ومعالجتها إذا تطلب الأمر وذلك بالتنسيق مع الموظفين والمدراء، وفي حال عدم التوصل إلى معالجة مرضية لها، يكون رأي مسئول التظلمات هو الرأي الفيصل.
4- التوسط ومحاولة حل القضايا والشكاوي المرفوعة من قبل الموظفين، ورفع التوصيات للمحافظ لاعتمادها.
5- حق التظلم (التقدم بشكوى أو طلب الاستشارة) مكفول لجميع موظفي سلطة النقد. والتي تتعلق بمشكلات وظيفية ناشئة عن الترقية أو الحوافز أو النقل أو الإجراءات التأديبية أو أي أمور أخرى تشعر الموظف بالاجحاف أو عدم الرضا الوظيفي.
6- حق الموظف التقدم بشكواه أو تظلمه أو طلب الاستشارة إلى مكتب التظلمات، يتم من قبل الموظف نفسه مباشرة ودون الرجوع إلى أحد، بما في ذلك مسئوله المباشر أو غير المباشر.
7- لا يجوز لأي مسئول مساءلة أو اتخاذ أي إجراء بحق الموظف المشتكي.
8- لا يجوز لأي موظف التوجه لأي جهة سواء كانت داخل سلطة النقد أو خارجها لحل الشكوى أو التظلم الخاص به قبل التوجه لمسئول التظلمات وعرض شكواه عليه.
9- نشر ثقافة القانون فوق الجميع والالتجاء دائماً للقانون وللجهات القانونية وإتباع القنوات النظامية والقانونية في التعاملات بين الموظفين ودوائرهم للمطالبة بحقوقهم لكونها الطريقة الأمثل للحصول على الحقوق والابتعاد عن الأساليب الأخرى كالعنف أو الطرق الملتوية والتي دائما ما تكون نتائجها سلبية على كل المستويات.
10- المشاركة بإعداد بعض الأنظمة الخاصة بسلطة النقد. (سلطة النقد،2016م).

3- مكتب أخلاقيات العمل

وهو مكتب يعنى بمعالجة قضايا أخلاقيات العمل ويتمتع بالاستقلالية في سلطة النقد يتبع ادارياً مباشرة للمحافظ، ويكون مسؤولا عن التأكد من تنفيذ السياسات المعتمدة لمعالجة القضايا ذات العلاقة بأخلاقيات العمل، وذلك لتوجيه موظفي سلطة النقد بما يتلاءم ومعايير الممارسات الأخلاقية المتوقعة في حال وجود أي تصرف قد يضر بسمعة سلطة النقد ويتسبب بنتائج سلبية على موظفي سلطة النقد المعنيين، خاصة وأن هذا المكتب يعمل للمحافظة على سمعة سلطة النقد وموظفيها وتحسين جو العمل وتجذير الممارسات الفضلى ومنع أي شكل من أشكال الفساد. وتشمل المهام الأساسية لهذا المكتب وضع معايير الممارسات السليمة وتطوير وإصدار النظم والتعليمات التي تحكم هذه الممارسات، فكانت سلطة النقد سباقة في إصدار مدونة لسلوك وأخلاقيات العمل لموظفي سلطة النقد، حيث تعهد كل موظف بالالتزام بما جاء فيها من ضوابط ومعايير أخلاقية تستند على أسس ومبادئ الأمانة والمحافظة على ممتلكات سلطة النقد والحيادية وعدم تضارب المصالح والعلاقة مع الزملاء في العمل. (سلطة النقد،2016م)

4- مكتب التدقيق الداخلي

يعتبر مكتب التدقيق الداخلي أحد المكاتب المستقلة في سلطة النقد، حيث يتبع بشكل مباشر للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بهدف الحفاظ على استقلاليته وموضوعيته وانسجاما مع المعايير الدولية بهذا الشأن. يعمل المكتب على أساس منظومة ومنهجية التدقيق المبني على تقييم المخاطر. إن الغاية من وجود المكتب هي تقديم خدمات استشارية، وخدمات تدقيق موضوعية ومستقلة تهدف إلى إضافة قيمة و/أو تحسين وتطوير عمليات سلطة النقد، ويقوم المكتب كذلك بمساعدة سلطة النقد على بلوغ أهدافها من خلال استخدام نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. يتكون مكتب التدقيق الداخلي من قسم التدقيق المالي والتشغيلي، وقسم تدقيق أنظمة المعلومات، وقسم تدقيق الأداء والامتثال. (سلطة النقد،2016م)

5- مكتب إدارة المخاطر

يعد مكتب ادارة المخاطر من المكاتب المستقلة في سلطة النقد الفلسطينية ، حيث يتبع إداريا الى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة وذلك تطبيقا لمبدأ الشفافية والامتثال للقوانين والمعايير العالمية والممارسات الفضلى بهذا الشأن. يعنى مكتب ادارة المخاطر بتطوير

اطار شامل ونموذجي لإدارة المخاطر على مستوى سلطة النقد، والإشراف على تنفيذ مهام ونشاطات ادارة مخاطر المؤسسة من خلالالتحوط و التقليل من احتمالية التباين والشك في تحقيق الأهداف والأداء الأفضل في مهام وعمليات الدوائر المختلفة. ،كما ويعمل على تعزير الوعي وثقافة ادارة المخاطر في المؤسسة على اختلاف دوائرها ومستوياتها الوظيفية، ومساندة الادارة العليا في تخطي التحديات وتطوير السياسات و الأنظمة والضوابط الداخلية بما يتماشى مع المعايير والممارسات العالمية. ويضم المكتب ثلاثة أقسام: قسم إدارة استمرارية العمل، وقسم إدارة المخاطر التشغيلية، وقسم إدارة المخاطر المالية. (سلطة النقد،2016م)

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لسلطة النقد:

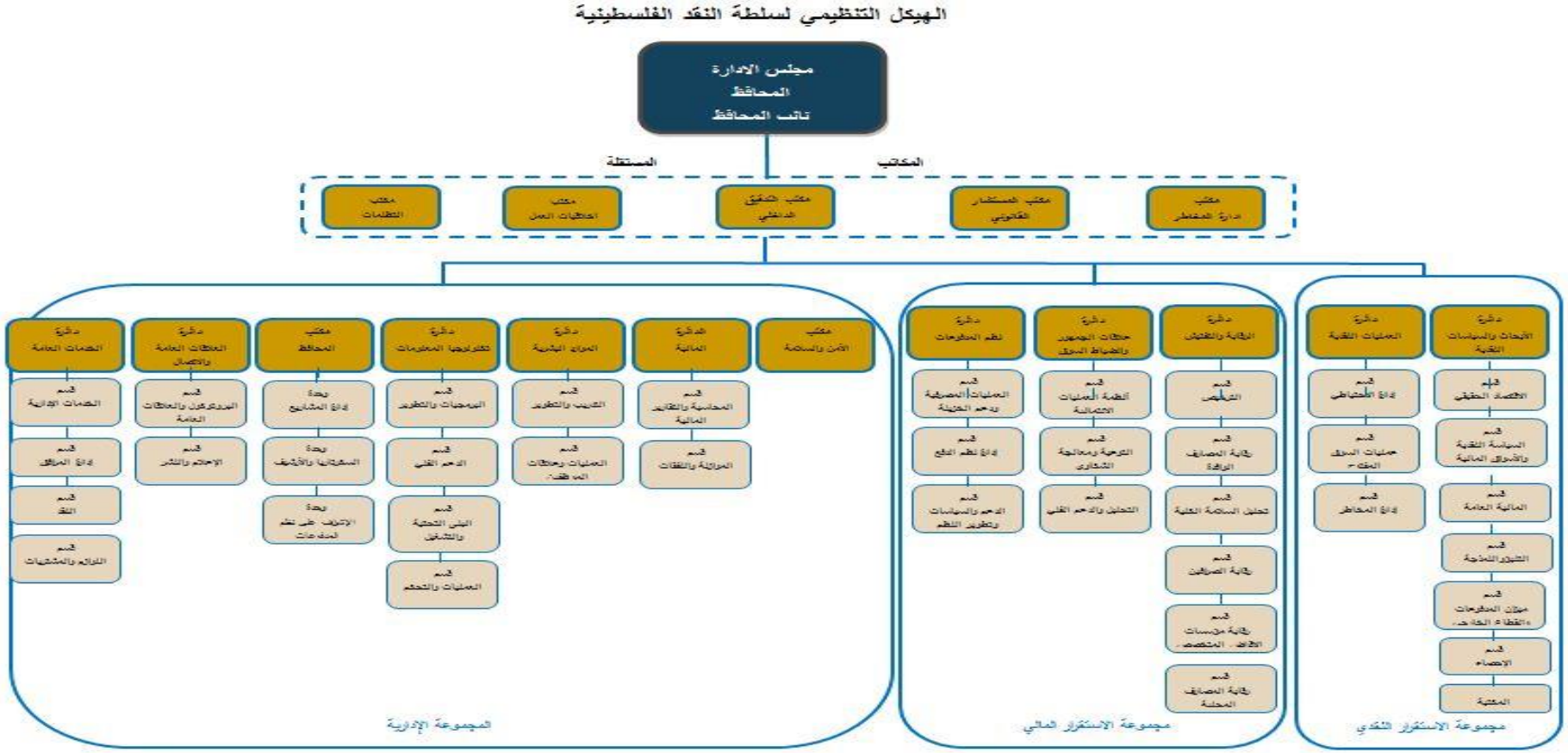

شكل (3.2): يوضح الهيكل التنظيمي لسلطة النقد الفلسطينية

المصدر: الموقع الرسمي لسلطة النقد

مقومات التحول الي بنك مركزي:

تسعى سلطة النقد للتحول الى بنك مركزي كامل السلطات والصلاحيات وذلك من خلال خطتها للتحول الاستراتيجي، حيث تم وضع هذه الخطة بناءً على تجارب مجموعة من البنوك المركزية في الدول المتقدمة، وذلك بعد تعديلها لتتوافق مع الظروف الخاصة في فلسطين.(سلطة النقد،2016)

تاسعاً: خطة التحول الاستراتيجي:

في ضوء تجربة سلطة النقد خلال المرحلة التأسيسية والمرحلة الوسيطة تم وضع خطة التحول الاستراتيجي في العام 2006، تهدف إلى تحويل سلطة النقد من مؤسسة ذات مسؤوليات محصورة بدرجة أساسية بالاستقرار المالي ، إلى مؤسسة ذات صلاحيات أوسع بما يجعلها بنك مركزي كامل الصلاحيات يعنى بتحقيق الاستقرار المالي والنقدي و، يتمتع بمصداقية وفعالية عالية بما يحقق ثقة الشعب الفلسطيني، والأطراف الخارجية الأخرى خاصةً الاستثمارية وتعزيز أواصر التعاون بين سلطة النقد والمصارف من جهة ، وبين القطاع المصرفي الفلسطيني والعالم الخارجي من جهة أخرى. بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية المالية والمصرفية اللازمة لإدارة السياسة النقدية المستقبلية والاستعداد لإصدار العملة الوطنية، التي تعتبر من العناصر الهامة والمركزية في أي اقتصاد .وفي سياق تحقيق الأهداف المذكورة، عملت سلطة النقد ومنذ عام 2006 على تهيئة بنية تحتية سليمة وقوية، تكون كفيلة بالنهوض والارتقاء بالقطاع المالي بشكلٍ عام، والجهاز المصرفي بشكلٍ خاص لتقديم خدمات مصرفية متميزة، تضاهي مثيلاتها في العديد من الدول المتقدمة، ولتتناسب مع ما تشهده المرحلة الحالية من بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وفي هذا الإطار، وضعت سلطة النقد خطة عمل شاملة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي الفلسطيني وحوكمته، إدراكاً منها لأهمية تعزيز نظم الحوكمة في فلسطين، ومواكبة التطورات الدولية فيما يتعلق بالممارسات الفضلى في هذا المجال، حيث ركزت خطة التحول الاستراتيجي على تطبيق مبادئ الحكم الجيد من خلال التطورات الهيكلية والتشريعية والرقابية الناجمة عن هذه الخطة.(سلطة النقد،2013م)

عاشراً: معيقات التحول لبنك مركزي:

توجد معيقات خارجية تواجه سلطة النقد في عملية التحول الي بنك مركزي.

- عدم وجود عملة وطنية.
- عدم استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية.
- الضغوط التضخمية وارتباط الاقتصاد والأسعار بإسرائيل.
- تجزئة المجال الحيوي للاقتصاد الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع.

توجد معيقات داخلية تواجه سلطة النقد في عملية التحول الي بنك مركزي:

- اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي.
- تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل.

عدم وجود عملة وطنية.

منذ ما يزيد على نصف قرن وفلسطين لا تمتلك عملة خاصة بها، حيث كان الدينار الأردني خلال الفترة التي سبقت عام 1967 عملة التداول الرسمية .وبعد أن وقعت الأراضي الفلسطينية في قبضة الاحتلال الاسرائيلي في العام1967، أصبح الشيكل الاسرائيلي الجديد إلى جانب الدينار الأردني عملتي التداول الرسمية .وحتى بعد التوقيع على اتفاق السلام المرحلي مع الجانب الاسرائيلي في 13 أيلول 1993 ، ومجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، وتأسيس سلطة النقد الفلسطينية، بموجب اتفاق باريس الاقتصادي الموقع في 29 نيسان 1994 ، لم تمتلك فلسطين عملتها الوطنية، جراء تأجيل النظر في موضوع العملة الفلسطينية المستقلة إلى مرحلة مفاوضات الحل النهائي.(سلطة النقد،2014م)

أهمية وجود عملة وطنية (سلطة النقد الفلسطينية،2014م):

1- تسهم العملة الوطنية في تمويل القطاع العام من خلال ما يعرف بعائد الإصدار أو الإيرادات المتأتية من سك العملة .إضافة إلى إتاحة المجال أمام الحكومة لإصدار سندات وأذونات خزينة بالعملة المحلية.
2- تتيح العملة الوطنية المجال أمام سلطة النقد لتحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على استقرار الأسعار المحلية الذي يعد وظيفة أساسية لها
3- تسهم العملة الوطنية في حماية النظام المصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام من التعرض للعديد المخاطر

4- تتيح العملة الوطنية إمكانية استخدام أدوات السياسة النقدية إلى جانب أدوات السياسة المالية العامة لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني.

معوقات اصدار العملة:

من المحتمل أن يكون هنالك معوقات داخلية أو خارجية في عملية اصدار العملة الفلسطينية، فالمعوق الداخلي يكمن في الانقسام السياسي الداخلي.وفصل الضفة عن القطاع.أو عدم القدرة على بناء احتياطيات نقدية كغطاء للعملة الفلسطينية. أما المعوقات الخارجية هي الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي والتي تكبل الدولة الفلسطينية في عملية اصدار النقد.

عدم استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية.

إن من الضروري إيجاد سلطة نقد (بنك مركزي) ذات استقلالية تامة عن مختلف أجهزة الدولة، وتعمل على إعداد وتنفيذ سياسة نقدية ذات مصداقية وتأخذ بالاعتبار الدفاع عن قيمة العملة و جلب الاستثمارات، ونعني هنا بالاستقلالية هو عدم التحكم في كمية النقد حسب رغبة أو حاجة السلطة التنفيذية، بالإضافة للإشراف الفعال والمهني على الجهاز المصرفي دون الخضوع للاعتبارات السياسة المختلفة وما يترتب عنها من ضغوطات تؤثر سلباً على أداء الجهاز مصرفي العام. **(لبد 2005م)**

الضغوط التضخمية وارتباط الاقتصاد والأسعار بإسرائيل:

يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بشكل مباشر بالاقتصاد الإسرائيلي، في مجال التبادل التجاري، حيث نجحت إسرائيل بنقل أعباء التضخم من اقتصادها إلى الاقتصاد الفلسطيني، فهذا يؤكد مدى التأثير وتبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، ومحدودية قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على انتهاج سياساتها الاقتصادية وخصوصًا سياساتها المالية، للتخفيف من وطأة ارتفاع الأسعار، يلاحظ أن ارتفاع الأسعار في إسرائيل ينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد الفلسطيني، فمخاطر الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد الإسرائيلي ، قد تؤثر على نمو الاقتصاد الفلسطيني خصوصًا وأن التضخم يؤدي إلى انخفاض حجم المدخرات نظراً لانخفاض القوة الشرائية للنقود لأن المعاملات اليومية في الأراضي الفلسطينية تتم بالشيكل الإسرائيلي ، مما يؤثر هذا سلبًا على الاستثمار والاستهلاك.(رجب،2011م)

تجزئة المجال الحيوي للاقتصاد الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع:

يحدد القانون الأساسي الفلسطيني النظام الاقتصادي للدولة، والتي يقوم الاقتصاد فيها على أساس مبادئ الاقتصاد الحر،ولكن في الحالة الفلسطينية ، حالة التجزئة والانقسام والتفكك الجغرافي بسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارساته،والحصار والاغلاق ، والحواجز العسكرية والمستوطنات وجدار الضم والتوسع التي أدت الي انفصال الضفة الغربية عن قطاع غزة وانعزال المحافظات عن بعضها البعض وصعوبة التنقل الداخلي فيما بينها،واذداد الامر سوءا نتيجة الانقسام الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة مما أدى الي تشكل سوقين منفصلين تمام .بالاضافة الي ان السيادة الوطنية الفلسطينية ليست كاملة على الأرض والموارد، وسيطرت الاحتلال الإسرائيلي على الحدود والمعابر الخارجية التي تربط الأراضي الفلسطينية مع العالم الخارجي.وترتب على هذا الوضع غياب وحدة المجال الحيوي للاقتصاد الفلسطيني بفعل غياب وحدة السوق ونشوء أسواق منفصلة ومنعزلة في المناطق الجغرافية الفلسطينية المختلفة(إدارة السياسات الاقتصاد الكلي في الحالة الفلسطينية بين النمو وغياب عدالة التوزيع/ الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين2013)

اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي:

تستند أصول القانون الفلسطيني إلى عدد من المدونات والأعراف القانونية المختلفة تتضمن التشريعات العثمانية والتشريعات البريطانية والقانون الأردني والمراسيم المصرية والأوامر العسكرية الإسرائيلية، ويرجع هذا التنوع الى الإحتلال الأجنبي المتعاقب لفلسطين خلال القرون الماضية.حيث ورثت السلطة الفلسطينية عند إقامتها في عام ١٩٩٤ نظاماً قانونياً معقداً وعسيراً افرز نتيجة لتعاقب فترات الحكم الأجنبي. وبات القانون الفلسطيني عبارة عن مزيج وخليط من القوانين والأعراف القانونية للإمبراطوريتان العثمانية والبريطانية والقوانين المصرية والأردنية والأوامر العسكرية للاحتلال الإسرائيلي. وخليط من أنظمة تشريعية وإسلامية. إن مهمّة التوفيق وخلق انسجام بين هذه الأنظمة القانونية المتباينة والمتفاوتة وتحديثها للاستجابة إلى التطور المتزايد في العمل التجاري الحديث أهملت قبل إقامة السلطة الفلسطينية، ويعاني القانون الفلسطيني العديد من المشاكل أهمها:

1- تعارض القوانين: أضحت التشريعات الفلسطينية متعددة وأصبحت أكثر تعقيداً، مما أدى الى زيادة وتيرة التعارض والتضارب فيما بينها، فعلى سبيل المثال، يشتمل قانون هيئة سوق رأس المال لسنة ٢٠٠٤ وقانون سلطة النقد الفلسطينية لسنة ١٩٩٧ على نصوص

تنظم عمل التمويل، وبذلك فإن المؤسستين تمتلكان صلاحية الترخيص والإشراف على نفس هذه الشركات.

2- فجوات في القوانين: لا يوجد نظام ديموقراطي في العالم تتوقف فيه عملية سن القوانين. إذ ان تطوير القوانين ومراجعتها استجابة للظروف المتغيّرة وإعادة تقييم السياسات هي من الأمور المتوقعة وهذا بالتأكيد أمراً مرغوب فيه، وبما أن الصفقات الاقتصادية تتطور وتصبح أكثر تعقيداً ضمن حدود الدولة، فإن هذا يحتم أن تكون البنية التحتية القانونية تكون قابلة للتحديث أيضاً.(جمعية المستقبل للابحاث والدراسات الاستراتيجية،2006م)

تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل:

ان من أهم المشاكل التي من الممكن أن تواجه الجهاز المصرفي في فلسطين خاصة في الأجل القصير هو عدم توافر الكوادر المدربة على أعمال المصارف.وتواجه إدارة الموارد البشرية العديد من التحديات التي تفرض على مديري الموارد البشرية مواجهتها بفاعلية من خلال الاستراتيجيات والسياسات الملائمة ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى ثلاث مجموعات هي التحديات البيئية والتحديات التنظيمية والتحديات الذاتية أي المرتبطة بالعاملين أنفسهم. ولقد حدثت كثير من التغيرات في مجالات العمل المختلفة في وقتنا الحاضر، وقد صاحبت هذه التغيرات كثير من التحديات والعقبات أمام إدارة الموارد البشرية لتحقيق أهدافها اتجاه العاملين من ناحية واتجاه المنشأة من ناحية أخرى. ومن هذه التحديات:

1- زيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة.

2- التشريعات واللوائح الحكومية.

3- تزايد ونمو أعداد الموظفين المتخصصين

4- زيادة حجم المنشآت وتعقد علاقات العمل.

5- الحاجة المتزايدة إلى تنمية وتطوير قدرات العاملين. (أبو زايد،2008م)

سبل حل معيقات التي تواجه سلطة النقد في عملية التحول لبنك مركزي:

1. هيكلة شاملة لسلطة النقد باعتبارها رأس الهرم في النظام المصرفي:

أهم التطورات التي تم اتخاذها في مجال إعادة هيكلة وحوكمة الجهاز المصرفي الفلسطيني:

1. التطورات الهيكلية.
2. التطورات التنظيمية.
3. التطورات التشريعية.

4. التطورات في مجال العلاقات المحلية والدولية.

1- التطورات الهيكلية

تمت إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي لسلطة النقد والذي أصبح مكوناً من الهيكل الجديد الذي تم تقسيمه الى ثلاث مجموعات:

مجموعة الاستقرار النقدي: وهدفها توفير الإطار التحليلي والمعلوماتي لاعداد وتنفيذ السياسة النقدية، وهي المجموعة المسئولة عن صياغة وتنفيذ السياسة النقدية التي تساعد على تحقيق الاستقرار المحلي للأسعار، وتتكون هذه المجموعة من دائرة العمليات النقدية ودائرة الابحاث والسياسات النقدية. .(سلطة النقد،2013م)

مجموعة الاستقرار المالي: وهدفها المحافظة على سلامة أداء الجهاز المصرفي وسلاسة إدارة السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، وتتكون هذه المجموعة من دائرة الرقابة والتفتيش، ودائرة نظم المدفوعات، ودائرة علاقة الجمهور وانضباط السوق.(سلطة النقد،2013م)

المجموعة الإدارية: وتهدف المجموعة الإدارية إلى دعم تنفيذ خطط سلطة النقد وتوفير المساندة لدوائرها، وتتكون من دائرة الخدمات العامة، والدائرة المالية، ودائرة الموارد البشرية، ودائرة العلاقات العامة والاتصال، ومكتب الأمن والسلامة العامة. .(سلطة النقد،2013م)

يضاف إلى ذلك مجموعة من المكاتب المستقلة ذات المهام التخصصية المحددة وهي:

- المكتب القانوني
- مكتب التظلمات
- مكتب التدقيق الداخلي
- مكتب أخلاقيات العمل
- مكتب إستمرارية العمل
- مكتب إدارة المخاطر

2- التطورات التنظيمية:

واصلت سلطة النقد جهودها الحثيثة في مجال بناء وتطوير أنظمة وبرامج مصرفية حديثة وفق أفضل الممارسات العالمية، وذلك في إطار إنشاء وتهيئة بنية تحتية مصرفية متينة وشاملة تخفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكلٍ خاص والنظام المالي بشكلٍ عام. وتهدف هذه البرامج والأنظمة إلى تسهيل عملية التواصل بين المصارف والأفراد، وبين المصارف بعضها بعضاً، ومساعدة المصارف على إختيار عملائها بدرجة عالية

من الثقة والمهنية وبما يساهم بتسهيل عمليات الإقراض والاقتراض، الأمر الذي يعزز متانة القطاع المصرفي، وبهذا السياق، إستكملت سلطة النقد المزيد من الخطوات التطويرية في بعض الأنظمة المصرفية، ومن هذه الانظمة:

- نظام المعلومات الائتماني.
- نظام الشيكات المعادة.
- نظام التصنيف الائتماني.
- نظام براق.
- مؤسسة ضمان ودائع.
- أتمتة كافة برامج العمل المستخدمة. .(سلطة النقد،2013م)

3- التطورات التشريعية:

عملت سلطة النقد وبالتعاون مع خبراء دوليين وبما يتوافق مع الممارسات الدولية الفضلى على تطوير تشريعاتها لتنظيم العمل والتلاؤم مع التطورات في القطاع المصرفي والمالي والتي شملت:

- قانون المصارف.
- قانون البنك المركزي.
- قانون تسوية المدفوعات.
- قانون ضمان الودائع.
- نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة.
- نظام ترخيص ورقابة مؤسسات الاقراض المتخصصة.
- التعليمات المنظمة للقطاع المصرفي والصيرفي. (سلطة النقد،2016م)

4- التطورات في مجال العلاقات المحلية والدولية:

التطورات في مجال العلاقات المحلية

- تم توقيع مذكرة تفاهم مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تهدف إلى التنسيق والتعاون لتبادل المعلومات.
- توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية تهدف الى التنسيق بين الطرفين وتنظيم الامور المشتركة.
- تم توقيع مذكرة تفاهم مع الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية للتنسيق بين الطرفين.

- التنسيق والتشاور المستمر مع جمعية البنوك بالمواضيع ذات العلاقة بالمصارف وخصوصاً عند إصدار تعليمات منظمة للنشاط المصرفي.

التطورات في مجال العلاقات الدولية

تم توقيع مذكرة تفاهم مع البنك المركزي الأردني، والبنك المركزي المصري، والبنك المركزي المغربي، في مجال الرقابة المصرفية وذلك وفقا لأفضل المعايير والممارسات الدولية ذات العلاقة بالرقابة عبر الحدود، ويتم التواصل المستمر مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد العربي وغيرها. (سلطة النقد،2016م)

ساهمت عملية التحول الاستراتيجي في سلطة النقد بما يلي:

- تدعيم وتعزيز بيئة مواتية للنظام المالي.
- زيادة دور القطاع المصرفي في الاقتصاد الفلسطيني.
- تشجيع المصارف على التوسع خارج إطار قاعدتها أو دورها التقليدي.
- تشجيع تشكيل بدائل للمصارف التقليدية (مؤسسات الإقراض المتخصصة، والتعاونيات المصرفية).
- تعزيز وتدعيم البيئة التنظيمية، وخصوصاً للمؤسسات المالية غير المصرفية (مثل الصرافين). (سلطة النقد،2016م)

-

الفصل الرابع

الإطار العملي للدراسة

الفصل الرابع

الإطار العملي للدراسة

مقـدمة:

يعرض هذا الفصل الإجراءات والخطوات المنهجية التي تمت في مجال الدراسة الميدانية، حيث يتناول مجتمع الدراسة، والعينة التي طبقت عليها الدراسة، إضافةً إلى توضيح الأدوات المستخدمة في الدراسة وخطواتها ومنهجها، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات، وفيما يلي تفاصيل ما تقدم.

أولاً: مجتمـع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين في البنوك العاملة في قطاع غزة والبالغ عددهم (859) (جمعية البنوك الفلسطينية،2015)، وبلغت عينة الدراسة (266) موظف. وقد تم توزيع (266) استبانة باستخدام العينة العشوائية البسيطة، وبلغ عدد الاستبانات المستردة (210) استبانة، أي أن نسبة الاستجابة بلغت 78.9%، وبعد تفحص الاستبانات المستردة لم يستبعد أي منها نظراً لتحقق الشروط المطلوبة، وبالتالي تم تحليل (210) استبانة، أي نسبة الاستبيانات التي تم تحليلها هي نفس نسبة الاستجابة.

ثانياً: أداة الدراســة:

تم إعداد استبانة حول "**معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات من** وجهة **نظر العاملين في البنوك**" حيث تتكون استبانة الدراسة من قسمين وهما على النحو التالي:

القسم الأول: المعلومات الشخصية، ويتكون من 6 فقرات.

القسم الثاني: المعيقات الخارجية، ويتكون من 4 محاور مكونة من 26 فقرة وهي على النحو التالي:

- **المحور الأول:** وجود عملة وطنية.
- **المحور الثاني:** استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية.
- **المحور الثالث:** الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل.
- **المحور الرابع:** تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع.

القسم الثالث: المعيقات الداخلية، ويتكون من محورين مكونة من 16 فقرة وهي على النحو التالي:

- **المحور الأول:** اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي .
- **المحور الثاني:** تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل.

وتم تصحيح الاستبانة باستخدام مقياس ليكرت، بحيث تم التصحيح، وفق مقياس خماسي وتعطى الإجابة بدرجة موافق بشدة (5) درجات، الإجابة موافق (4)، الإجابة محايد (3)، الإجابة غير موافق (2)، والإجابة غير موافق بشدة (1).

ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدمة في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5−1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (5/4=0.8)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا، كما هو موضح في جدول (4.1):

جدول (4.1): يوضح مقياس الاجابات

المقياس	درجة الموافقة	طول الفترة	الوزن النسبي المقابل للفترة
1	**غير موافق بشدة**	من 1 – 1.80	من20% – 36%
2	**غير موافق**	أكبر من 1.80 – 2.60	أكبر 36% – 52%
3	**محايد**	أكبر من 2.60 – 3.40	أكبر 52% – 68%
4	**موافق**	أكبر من 3.40 – 4.20	أكبر 68% – 84%
5	**موافق بشدة**	أكبر من 4.20 – 5	أكبر 84% – 100%

ثالثاً: صدق وثبات الاستبانة:

❖ **صدق الاستبانة:**

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما أعدت لقياسه(الجرجاوي، 2010)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" ، وقد تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال التالي:

1. أداة الدراسة من وجهة نظر المحكمين

قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة (ملحق رقم 1)، وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور الدراسة، بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها المحكمين.

2. صدق الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة ، وقد تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له، ويبين جدول رقم (4.2) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (4.2): الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
أولاً: المعيقات الخارجية			
المحور الأول: وجود عملة وطنية.			
1	سلطة النقد قادرة على اصدار عملة وطنية.	0.71	*0.000
2	يتوفر لدى سلطة النقد البنية التحتية اللازمة لإصدار عملة وطنية.	0.69	*0.000
3	يؤثر التداول بعدة عملات مختلفة في فلسطين على عملية اصدار عملة وطنية.	0.67	*0.000
4	يعتبر اصدار العملة الوطنية رمزا للسيادة الفلسطينية.	0.60	*0.000
5	يقلل وجود عملة وطنية من الأثار السلبية الناتجة عن التداول بالعملات الأجنبية.	0.72	*0.000
6	تفقد سلطة النقد القدرة الكاملة على التحكم في السياسة النقدية بسبب عدم وجود عملة وطنية.	0.68	*0.000
7	يتسبب عدم وجود عملة وطنية بخسائر كبيرة على الاقتصاد الوطني.	0.87	*0.000
8	تسهم العملة الوطنية في حماية النظام المصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام من	0.83	*0.000

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	التعرض للعديد المخاطر.		
المحور الثاني: استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية.			
1	تتمتع سلطة النقد باستقلالية تامة عن أجهزة السلطة.	0.91	*0.000
2	تحظى سلطة النقد باستقلالية تامة في إدارة السياسة النقدية.	0.89	*0.000
3	تتمتع سلطة النقد باستقلالية تامة في إدارة الجهاز المصرفي الفلسطيني.	0.78	*0.000
4	توجد بعض التدخلات الحكومية في عمل سلطة النقد.	0.44	*0.000
5	يمنح القانون الفلسطيني سلطة النقد استقلالية عن الأجهزة المالية في الدولة.	0.61	*0.000
6	يمنح المجلس التشريعي سلطة كافية لسلطة النقد في إدارة السياسة النقدية.	0.85	*0.000
المحور الثالث: الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل.			
1	يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بشكل مباشر بالاقتصاد الإسرائيلي.	0.90	*0.000
2	تنقل إسرائيل أعباء التضخم من اقتصادها الي الاقتصاد الفلسطيني.	0.49	*0.000
3	ارتفاع الأسعار في إسرائيل لا ينعكس مباشرا بشكل سلبي على الاقتصاد الفلسطيني.	0.43	*0.000
4	يؤثر التضخم في إسرائيل على نمو الاقتصاد الفلسطيني.	0.45	*0.000
5	يؤدي التضخم الي انخفاض حجم المدخرات في الجهاز المصرفي.	0.91	*0.000
6	يؤدي ارتفاع الفائدة على الشيكل في إسرائيل الي ارتفاع التضخم في فلسطين.	0.70	*0.000
المحور الرابع: تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع.			
1	يؤثر الانقسام الجغرافي بين الضفة والقطاع على أداء سلطة النقد.	0.85	*0.000
2	يؤثر الانقسام الجغرافي والسياسي سلبا على الاقتصاد الفلسطيني.	0.90	*0.000
3	يؤثر عدم وجود سوق موحد ومترابط سلبا على العمليات المصرفية.	0.83	*0.000
4	يضعف وجود أسواق منفصلة في مناطق جغرافية فلسطينية مختلفة الاقتصاد الفلسطيني.	0.73	*0.000
5	يوجد اختلاف في المعاملات المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة.	0.92	*0.000
6	تتعامل سلطة النقد بشكل منفصل لتلبية الاحتياجات المختلفة لقطاع غزة والضفة الغربية من السيولة.	0.78	*0.000
ثانياً: المعيقات الداخلية			
المحور الأول: اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي.			
1	تتضمن القوانين والتشريعات الواردة في القوانين الفلسطينية نصوصاً كافية لإنشاء بنك مركزي.	0.69	*0.000
2	تقوم السلطة الوطنية بمراقبة الأنشطة المصرفية بشكل دوري لمتابعة تطبيق وإنفاذ النصوص التشريعية المتعلقة بعمل الجهاز المصرفي الفلسطيني.	0.57	*0.000
3	القوانين الخاصة بالعمليات المصرفية واضحة ومفهومة.	0.83	*0.000
4	يوجد تعارض في التشريعات الفلسطينية بخصوص العمل المصرفي.	0.47	*0.000

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
5	يحدد القانون الجهة المسؤولة عن إعطاء التراخيص الخاصة بالعمل المصرفي.	0.87	*0.000
6	يحدد القانون الجهة المخولة بإصدار عملة وطنية فلسطينية.	0.89	*0.000
7	تواكب القوانين المستخدمة حاليا حاجة السوق من العمليات المصرفية.	0.78	*0.000
8	تقوم الجهات المسؤولة عن سن القوانين والتشريعات بتطوير القوانين والتشريعات لمواكبة التطور القائم في العالم.	0.91	*0.000
المحور الثاني: تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل.			
1	تمتلك سلطة النقد موارد بشرية ذات كفاءات عالية.	0.88	*0.000
2	يساعد توفر الكفاءات البشرية على فهم المهام الموكلة للموظفين في سلطة النقد والمتعلقة بالقضايا المصرفية.	0.70	*0.000
3	تهتم سلطة النقد بتطوير كفاءاتها البشرية.	0.88	*0.000
4	تقوم سلطة النقد بالاستعانة بالجهات الاستشارية والخبراء لتقديم المشورة في مجال العمل المصرفي.	0.91	*0.000
5	يوجد في سلطة النقد خطط تدريب سنوية مرتبطة بالأهداف الاستراتيجية لها.	0.83	*0.000
6	توفر سلطة النقد جميع الإمكانات اللازمة لتدريب العاملين من وسائل وأدوات مناسبة.	0.92	*0.000
7	تحرص سلطة النقد على رفع كفاءة الكادر البشري في مواكبة التكنولوجيا.	0.91	*0.000
8	تقوم سلطة النقد بعمل تدريبات خاصة بالعمليات المصرفية في النظام المصرفي الفلسطيني "مثل تزوير العملة".	0.90	*0.000

* الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

3. الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، ويبين جدول رقم (4.3) معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05.

جدول (4.3): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
المحور الأول: وجود عملة وطنية.	0.89	*0.000
المحور الثاني: استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية.	0.86	*0.000

المحور الثالث: الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل.	0.86	*0.000
المحور الرابع: تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع.	0.76	*0.000
المعيقات الخارجية	**0.91**	***0.000**
المحور الأول: اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي.	0.83	*0.000
المحور الثاني: تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل.	0.86	*0.000
المعيقات الداخلية	**0.79**	***0.000**

* الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تم حساب الثبات بطريقتين:

1. الثبات بطريقة ألفا – كرونباخ Alpha:

بعد تطبيق الاستبانة تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث وجد أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة 0.93 وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع، والنتائج موضحة في جدول (4.4):

جدول (4.4): يوضح طريقة معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول: وجود عملة وطنية.	8	0.86
المحور الثاني: استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية.	6	0.74
المحور الثالث: الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل.	6	0.71
المحور الرابع: تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع.	6	0.91
المعيقات الخارجية	**26**	**0.92**
المحور الأول: اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي.	8	0.88

المحور الثاني: تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل.	8	0.93
المعيقات الداخلية	**16**	**0.92**
جميع فقرات الاستبانة	**42**	**0.93**

2. الثبات بطريقة التجزئة النصفية Split _half methods:

بعد تطبيق الاستبانة تم تجزئة فقرات الاختبار إلى جزأين وهما الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية، ثم تم احتساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون Spearman Brown، حيث تبين أن قيمة معامل الارتباط المعدل (Spearman Brown) مرتفعة ودالة إحصائيا، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

معامل الارتباط المعدل = $\frac{2r}{1+r}$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية، والنتائج موضحة في جدول (4.5):

جدول (4.5): يوضح طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة

المحور	معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
المحور الأول: وجود عملة وطنية.	0.71	0.83
المحور الثاني: استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية.	0.53	0.70
المحور الثالث: الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل.	0.44	0.61
المحور الرابع: تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع.	0.77	0.87
المعيقات الخارجية	**0.67**	**0.80**
المحور الأول: اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي.	0.79	0.88
المحور الثاني: تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل.	0.91	0.95
المعيقات الداخلية	**0.44**	**0.61**
جميع فقرات الاستبانة	**0.52**	**0.68**

رابعاً2ذذ9: الأساليب الإحصائية:

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. إحصاءات وصفية منها: النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، ويستخدم هذا الأمر بشكل أساسي بهدف معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف متغيرات الدراسة.
2. معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient): لقياس صدق فقرات الاستبانة.
3. معامل ارتباط سبيرمان براون للتجزئة النصفية المتساوية، ومعامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. اختبار التوزيع الطبيعي: اختبار كولمجروف- سمرنوف، لمعرفة ما اذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا.
5. اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test)، لمعرفة ما إذا كان المتوسط الحسابي لدرجة الاستجابة لكل فقرة من فقرات محاور الاستبانة تساوي درجة الحياد وهي 3 أم تختلف عنها.
6. اختبار (Independent - Sample T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات الترتيبية.
7. اختبار (تحليل التباين الأحادي – one- Way ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات الترتيبية.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار فرضيات

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى تحقيق أهداف الدراسة، ومن أجل ذلك قام الباحث بجمع البيانات اللازمة من خلال أداة الدراسة "الاستبانة"، وتم تفريغها وتحليلها احصائياً، واجراء الاختبارات اللازمة التي تم التفصيل لها في الفصل السابق، وقد استخدم الباحث برنامج Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، في تحليل البيانات، وذلك للتوصل لنتائج الدراسة.

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي: اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S):

فيما يلي اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة ما اذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (5.1) نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول (5.1): اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
المحور الأول: وجود عملة وطنية.	0.96	0.30
المحور الثاني: استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية.	0.85	0.46
المحور الثالث: الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل.	1.32	0.06
المحور الرابع: تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع.	1.00	0.26
المعيقات الخارجية	**1.06**	**0.20**
المحور الأول: اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي.	0.84	0.47
المحور الثاني: تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل.	0.57	0.89
المعيقات الداخلية	**0.96**	**0.30**
جميع فقرات الاستبانة	**0.87**	**0.42**

ثانياً: الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق المتغيرات الشخصية:

1. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تصنيف البنك:

جدول (5.2): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تصنيف البنك

تصنيف البنك	التكرار	النسبة%
تجاري	155	73.8
اسلامي	55	26.2
المجموع	**210**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (5.2) أن 73.8% من البنوك عينة الدراسة تصنيفها تجاري، بينما 26.2% تصنيفها إسلامي.

وبعد تحليل الاستبانة تبين أن 73.8% من العينة كانت من البنوك التجارية بسبب أن السمة الغالبة للبنوك العاملة في فلسطين تأخذ شكل البنك التجاري.

2. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

جدول (5.3): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة%
مدير	9	4.3
نائب مدير	25	11.9
رئيس قسم	36	17.1
رئيس شعبه	33	15.7
موظف	107	51.0
المجموع	**210**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (5.3) أن 4.3% من أفراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي مدير، بينما 11.9% نائب مدير، و17.1% رئيس قسم، و15.7% رئيس شعبة، في حين أن 51% موظفين.

3. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس:

جدول (5.4): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة%
ذكر	112	53.3
انثى	98	46.7
المجموع	**210**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (5.4) أن 53.3% من أفراد عينة الدراسة من الذكور، بينما شكل الاناث ما نسبته 46.7% من عينة الدراسة.

ويرى الباحث أن النسب متقاربة بين الجنسين بسبب ميل المصارف أحيانا في الفترات الأخيرة في توظيف السيدات.

4. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر:

جدول (5.5): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة%
اقل من 25	28	13.3
من 25 الى اقل من 35	106	50.5
من 35 الى اقل من 50	57	27.1
من 50 فاكثر	19	9.0
المجموع	**210**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (5.5) أن 13.3% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم (أقل من 25 سنة)، بينما 50.5% تتراوح أعمارهم بين (25 إلى أقل من 35 سنة)، و27.1% تتراوح أعمارهم بين (35 إلى أقل من 50 سنة)، في حين أن 9% أعمارهم من (50 سنة فأكثر).

وتبين أن الفئة العمرية من 25 الي اقل من 35 كانت النسبة الأكبر في عينة الدراسة ويرجع ذلك لطبيعة المجتمع والسكان في قطاع غزة ، والفئة أقل من 25 سنة هي عبارة عن فئة الخرجين الجدد من الشباب.

5. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول (5.6): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
دبلوم فاقل	14	6.7
بكالوريوس	162	77.1
دراسات عليا	34	16.2
المجموع	**210**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (5.6) أن 6.7% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم فأقل، بينما 77.1% مؤهلهم العلمي بكالوريوس، في حين أن 16.2% مؤهلهم العلمي دراسات عليا.

6. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مدة العمل في الجهاز المصرفي الفلسطيني:

جدول (5.7): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مدة العمل في الجهاز المصرفي الفلسطيني

مدة العمل	التكرار	النسبة%
اقل من 5	49	23.3
من 5 الى اقل من 10	85	40.5
من 10 الى اقل من 15	52	24.8
15 فاكثر	24	11.4
المجموع	**210**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (5.7) أن 23.3% من أفراد عينة الدراسة مدة عملهم في الجهاز المصرف الفلسطيني (أقل من 5 سنوات)، بينما 40.5% تتراوح مدة عملهم بين (5 إلى أقل من 10 سنوات)، و24.8% تتراوح مدة عملهم بين (10 إلى أقل من 15 سنة)، في حين أن 11.4% مدة عملهم من (15 سنة فأكثر).

ويرى الباحث أن عدد سنوات الخبرة "مدة العمل في الجهاز المصرفي الفلسطيني" كانت الفئة من 15 سنة فأكثر، أقل فئة في عينة الدراسة ويرجع ذلك لحداثة الجهاز المصرفي الفلسطيني .

ثالثاً: تحليل فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل الفقرات تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة لمعرفة ما إذا كان المتوسط الحسابي لدرجة الاستجابة قد وصلت لدرجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أما لا.

- **الفرضية الصفرية:** متوسط درجة الإجابة يساوي 3 وهي تقابل درجة الموافقة المتوسطة حسب مقياس ليكرت المستخدم.
- **الفرضية البديلة:** متوسط درجة الإجابة لا يساوي 3.

إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار (Sig)(P-value) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$، فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار (Sig) (P-value). أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت الإشارة موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

الفرضية الأولى: توجد معيقات خارجية تواجه سلطة النقد في عملية التحول الي بنك مركزي.

للإجابة على هذه الفرضية فقد تم تحليل فقرات محاور المعيقات الخارجية، وكذلك جميع محاور المعيقات الخارجية، وفيما يلي تفاصيل ما تقدم:

تحليل فقرات محاور: المعيقات الخارجية:

1. تحليل فقرات محور: وجود عملة وطنية

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل محور وجود عملة وطنية، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 4.17، والانحراف المعياري يساوي 0.58، والوزن النسبي يساوي 83.4%، وقيمة اختبار T تساوي "29.098"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط

درجة الاستجابة للمحور قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على محور وجود عملة وطنية.

ويرى الباحث أن النتائج المترتبة على هذه الفقرة تدل على أهمية العملة الوطنية للاقتصاد الفلسطيني ولعملية التحول الي بنك مركزي.حيث تتفق الدراسة مع دراسة سلطة النقد لعام 2014م بعنوان استعدادات سلطة النقد لاصدار عملة وطنية، كما وتتفق مع دراسة (عوض،2011م) من حيث أن الاقتصاد الفلسطيني يتعرض لخسائر كبيرة بسبب عدم وجود عملة وطنية وأيضا التداول بثلاث عملات أجنبية.

أما بالنسبة لفقرات محور وجود عملة وطنية، فقد احتلت الفقرة الرابعة الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بينما احتلت الفقرة الثانية الترتيب الأخير، والنتائج موضحة في جدول (5.8):

جدول (5.8): نتائج تحليل فقرات محور: وجود عملة وطنية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	سلطة النقد قادرة على اصدار عملة وطنية.	3.94	1.10	78.9	12.460	*0.000	7
2	يتوفر لدى سلطة النقد البنية التحتية اللازمة لإصدار عملة وطنية.	3.93	1.08	78.7	12.490	*0.000	8
3	يؤثر التداول بعدة عملات مختلفة في فلسطين على عملية اصدار عملة وطنية.	4.15	0.84	83.0	19.735	*0.000	6
4	يعتبر اصدار العملة الوطنية رمزا للسيادة الفلسطينية.	4.34	0.67	86.8	28.762	*0.000	1
5	يقلل وجود عملة وطنية من الأثار السلبية الناتجة عن التداول بالعملات الأجنبية.	4.27	0.68	85.4	26.972	*0.000	3
6	تفقد سلطة النقد القدرة الكاملة على التحكم في السياسة النقدية بسبب عدم وجود عملة وطنية.	4.28	0.71	85.5	25.971	*0.000	2
7	يتسبب عدم وجود عملة وطنية بخسائر كبيرة على الاقتصاد الوطني.	4.20	0.72	84.1	24.265	*0.000	2
8	تسهم العملة الوطنية في حماية النظام المصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام من التعرض للعديد المخاطر.	4.26	0.67	85.2	27.182	*0.000	4
	الدرجة الكلية	**4.17**	**0.58**	**83.4**	**29.098**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

2. تحليل فقرات محور: استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل محور استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.82، والانحراف المعياري يساوي 0.68، والوزن النسبي يساوي 76.4%، وقيمة اختبار T تساوي "17.611"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على محور استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية.

يرى الباحث أن سلطة النقد تتمع بشبه استقلالية في إدارة السياسة النقدية للدولة وهذه النتيجة تتفق مع دراسة الجبوري(2011م) حيث أكدت الدراسة على أهمية الدور الذي يلعبه البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية عند حصوله على استقلاله وعدم خضوعه للاعتبارات أو التدخلات السياسية.

أما بالنسبة لفقرات محور استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية، فقد احتلت الفقرة السادسة الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بينما احتلت الفقرة الرابعة الترتيب الأخير، والنتائج موضحة في جدول (5.9):

جدول (5.9): نتائج تحليل فقرات محور: استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	تتمتع سلطة النقد باستقلالية تامة عن أجهزة السلطة.	3.79	1.14	75.8	10.064	*0.000	5
2	تحظى سلطة النقد باستقلالية تامة في إدارة السياسة النقدية.	3.84	1.10	76.8	11.006	*0.000	3
3	تتمتع سلطة النقد باستقلالية تامة في إدارة الجهاز المصرفي الفلسطيني.	3.80	1.11	76.0	10.483	*0.000	4
4	توجد بعض التدخلات الحكومية في عمل سلطة النقد.	3.33	1.09	66.7	4.428	*0.000	6

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
5	يمنح القانون الفلسطيني سلطة النقد استقلالية عن الأجهزة المالية في الدولة.	4.04	0.84	80.8	17.895	*0.000	2
6	يمنح المجلس التشريعي سلطة كافية لسلطة النقد في إدارة السياسة النقدية.	4.12	0.80	82.5	20.280	*0.000	1
	الدرجة الكلية	**3.82**	**0.68**	**76.4**	**17.611**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

3. تحليل فقرات محور: الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل محور الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 4.05، والانحراف المعياري يساوي 0.56، والوزن النسبي يساوي 80.9%، وقيمة اختبار T تساوي "27.107"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على محور الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل.

أما بالنسبة لفقرات محور الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل، فقد احتلت الفقرة الاولى الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بينما احتلت الفقرة الثالثة الترتيب الأخير، والنتائج موضحة في جدول (5.10):

جدول (5.10): نتائج تحليل فقرات محور: الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بشكل مباشر بالاقتصاد الإسرائيلي.	4.45	0.66	89.0	31.719	*0.000	1
2	تنقل إسرائيل أعباء التضخم من اقتصادها الي الاقتصاد الفلسطيني.	4.21	1.00	84.3	17.666	*0.000	4

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
3	ارتفاع الأسعار في إسرائيل لا ينعكس مباشرا بشكل سلبي على الاقتصاد الفلسطيني.	2.90	1.32	58.1	-1.049	*0.000	6
4	يؤثر التضخم في إسرائيل على نمو الاقتصاد الفلسطيني.	4.14	0.94	82.9	17.569	*0.000	5
5	يؤدي التضخم الي انخفاض حجم المدخرات في الجهاز المصرفي.	4.26	0.77	85.2	23.877	*0.000	3
6	يؤدي ارتفاع الفائدة على الشيكل في إسرائيل الي ارتفاع التضخم في فلسطين.	4.30	0.77	86.1	24.498	*0.000	2
	الدرجة الكلية	**4.05**	**0.56**	**80.9**	**27.107**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

4. تحليل فقرات محور: تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل محور تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 4.27، والانحراف المعياري يساوي 0.62، والوزن النسبي يساوي 85.4%، وقيمة اختبار T تساوي "29.764"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على محور تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع.

أما بالنسبة لفقرات محور تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع، فقد احتلت الفقرة الثانية الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بينما احتلت الفقرة السادسة الترتيب الأخير، والنتائج موضحة في جدول (5.11):

جدول (5.11): نتائج تحليل فقرات محور: تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	يؤثر الانقسام الجغرافي بين الضفة والقطاع على أداء سلطة النقد.	4.31	0.77	86.3	24.602	*0.000	3
2	يؤثر الانقسام الجغرافي والسياسي سلبا على الاقتصاد الفلسطيني.	4.38	0.68	87.6	29.601	*0.000	1
3	يؤثر عدم وجود سوق مواحد ومترابط سلبا على العمليات المصرفية.	4.33	0.73	86.7	26.553	*0.000	2
4	يضعف وجود أسواق منفصلة في مناطق جغرافية فلسطينية مختلفة الاقتصاد الفلسطيني.	4.20	0.80	84.1	21.788	*0.000	5
5	يوجد اختلاف في المعاملات المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة.	4.23	0.82	84.6	21.829	*0.000	4
6	تتعامل سلطة النقد بشكل منفصل لتلبية الاحتياجات المختلفة لقطاع غزة والضفة الغربية من السيولة.	4.17	0.89	83.4	19.058	*0.000	6
	الدرجة الكلية	**4.27**	**0.62**	**85.4**	**29.764**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

تحليل جميع محاور: المعيقات الخارجية

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل جميع محاور المعيقات الخارجية، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل محور من محاور المعيقات الخارجية والدرجة الكلية، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع محاور المعيقات الخارجية يساوي 4.09، والانحراف المعياري يساوي 0.45، والوزن النسبي يساوي 81.7%، وقيمة اختبار T تساوي "35.114"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمعيقات الخارجية قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على وجود معيقات خارجية تواجه سلطة النقد في عملية التحول الي بنك مركزي.

أما بالنسبة لمحاور المعيقات الخارجية فقد احتل محور تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بوزن

نسبي 85.4%، بينما احتل محور وجود عملة وطنية الترتيب الثاني بوزن نسبي 83.4%، واحتل محور الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل الترتيب الثالث بوزن نسبي 80.9%، في حين احتل محور استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية الترتيب الرابع والأخير بوزن نسبي 76.4%، والنتائج موضحة في جدول (5.12):

جدول (5.12): نتائج تحليل جميع محاور: المعيقات الخارجية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
المحور الأول: وجود عملة وطنية.	4.17	0.58	83.4	29.098	*0.000	2
المحور الثاني: استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية.	3.82	0.68	76.4	17.611	*0.000	4
المحور الثالث: الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل.	4.05	0.56	80.9	27.107	*0.000	3
المحور الرابع: تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع.	4.27	0.62	85.4	29.764	*0.000	1
جميع محاور المعيقات الخارجية	**4.09**	**0.45**	**81.7**	**35.144**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

الفرضية الثانية: توجد معيقات داخلية تواجه سلطة النقد في عملية التحول الي بنك مركزي.

للإجابة على هذه الفرضية فقد تم تحليل فقرات محاور المعيقات الداخلية، وكذلك جميع محاور المعيقات الداخلية، وفيما يلي تفاصيل ما تقدم:

تحليل فقرات محاور: المعيقات الداخلية:

1. تحليل فقرات محور: اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل محور اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.94، والانحراف المعياري يساوي 0.67، والوزن النسبي يساوي 78.9%، وقيمة اختبار T تساوي "20.478"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على محور إصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي.

أما بالنسبة لفقرات محور اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي، فقد احتلت الفقرة الأولى الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بينما احتلت الفقرة الرابعة الترتيب الأخير، والنتائج موضحة في جدول (5.13):

جدول (5.13): نتائج تحليل فقرات محور: اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	تتضمن القوانين والتشريعات الواردة في القوانين الفلسطينية نصوصاً كافية لإنشاء بنك مركزي.	4.08	0.81	81.5	19.138	*0.000	1
2	تقوم السلطة الوطنية بمراقبة الأنشطة المصرفية بشكل دوري لمتابعة تطبيق وإنفاذ النصوص التشريعية المتعلقة بعمل الجهاز المصرفي الفلسطيني.	4.00	0.79	79.9	18.217	*0.000	4
3	القوانين الخاصة بالعمليات المصرفية واضحة ومفهومة.	4.04	0.81	80.8	18.670	*0.000	2
4	يوجد تعارض في التشريعات الفلسطينية بخصوص العمل المصرفي.	3.59	0.90	71.8	9.466	*0.000	8

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
5	يحدد القانون الجهة المسؤولة عن إعطاء التراخيص الخاصة بالعمل المصرفي.	4.00	0.85	80.0	16.993	*0.000	3
6	يحدد القانون الجهة المخولة بإصدار عملة وطنية فلسطينية.	3.99	0.82	79.7	17.394	*0.000	5
7	تواكب القوانين المستخدمة حاليا حاجة السوق من العمليات المصرفية.	3.91	0.91	78.2	14.475	*0.000	7
8	تقوم الجهات المسؤولة عن سن القوانين والتشريعات بتطوير القوانين والتشريعات لمواكبة التطور القائم في العالم.	3.96	0.89	79.1	15.629	*0.000	6
	الدرجة الكلية	**3.94**	**0.67**	**78.9**	**20.478**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

2. تحليل فقرات محور: تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل محور تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 4.06، والانحراف المعياري يساوي 0.63، والوزن النسبي يساوي 81.3%، وقيمة اختبار T تساوي "24.345"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على محور تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل.

أما بالنسبة لفقرات محور تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل، فقد احتلت الفقرة الثانية الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بينما احتلت الفقرة الثالثة الترتيب الأخير، والنتائج موضحة في جدول (5.14):

جدول (5.14): نتائج تحليل فقرات محور: تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	تمتلك سلطة النقد موارد بشرية ذات كفاءات عالية.	4.08	0.77	81.5	20.184	*0.000	3
2	يساعد توفر الكفاءات البشرية على فهم المهام الموكلة للموظفين في سلطة النقد والمتعلقة بالقضايا المصرفية.	4.16	0.72	83.1	23.133	*0.000	1
3	تهتم سلطة النقد بتطوير كفاءاتها البشرية.	4.02	0.76	80.4	19.495	*0.000	8
4	تقوم سلطة النقد بالاستعانة بالجهات الاستشارية والخبراء لتقديم المشورة في مجال العمل المصرفي.	4.02	0.75	80.5	19.839	*0.000	7
5	يوجد في سلطة النقد خطط تدريب سنوية مرتبطة بالأهداف الاستراتيجية لها.	4.03	0.75	80.6	19.851	*0.000	6
6	توفر سلطة النقد جميع الإمكانات اللازمة لتدريب العاملين من وسائل وأدوات مناسبة.	4.06	0.76	81.1	20.275	*0.000	4
7	تحرص سلطة النقد على رفع كفاءة الكادر البشري في مواكبة التكنولوجيا.	4.04	0.73	80.9	20.773	*0.000	5
8	تقوم سلطة النقد بعمل تدريبات خاصة بالعمليات المصرفية في النظام المصرفي الفلسطيني "مثل تزوير العملة".	4.10	0.70	82.1	22.729	*0.000	2
	الدرجة الكلية	**4.06**	**0.63**	**81.3**	**24.345**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

تحليل جميع محاور: المعيقات الداخلية

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل جميع محاور المعيقات الداخلية، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل محور من محاور المعيقات الداخلية والدرجة الكلية، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع محاور المعيقات الداخلية يساوي 4، والانحراف المعياري يساوي 0.54، والوزن النسبي يساوي 80.1%، وقيمة اختبار T تساوي "26.812"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من

0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمعيقات الداخلية قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على وجود معيقات داخلية تواجه سلطة النقد في عملية التحول الي بنك مركزي.

أما بالنسبة لمحاور المعيقات الداخلية فقد احتل محور تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 81.3%، بينما احتل محور اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي الترتيب الثاني بوزن نسبي 78.9، والنتائج موضحة في جدول (5.15):

جدول (5.15): نتائج تحليل جميع محاور: المعيقات الداخلية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
المحور الأول: اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي.	3.94	0.67	78.9	20.478	*0.000	2
المحور الثاني: تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل.	4.06	0.63	81.3	24.345	*0.000	1
جميع محاور المعيقات الداخلية	**4.00**	**0.54**	**80.1**	**26.812**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة α=0.05 بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى للبيانات الشخصية التالية (تصنيف البنك، المسمى الوظيفي، الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مدة العمل في الجهاز المصرفي الفلسطيني).

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

1. **توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة α=0.05 بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير تصنيف البنك.**

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي

بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير تصنيف البنك، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (5.16): نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير تصنيف البنك

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية
معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات	بين المجموعات	0.424	2	0.212	1.147	//0.320
	داخل المجموعات	38.225	207	0.185		
	المجموع	38.649	209			

// القيمة الاحتمالية غير دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5.16) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار تحليل التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يمكن استنتاج أنه: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير تصنيف البنك.

2. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (5.17): نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية
معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات	بين المجموعات	0.747	4	0.187	1.011	//0.403
	داخل المجموعات	37.901	205	0.185		
	المجموع	38.649	209			

// القيمة الاحتمالية غير دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5.17) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار تحليل التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يمكن استنتاج أنه: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

3. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالـة $\alpha=0.05$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير الجنس.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار "T" لعينتين مستقلتين لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير الجنس، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول (5.18): نتائج اختبار (T) لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير الجنس

معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية
	ذكر	4.08	0.43	0.975	//0.331
	أنثى	4.02	0.42		

// القيمة الاحتمالية غير دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5.18) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار (T) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يمكن استنتاج أنه: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير الجنس.

4. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالـة $\alpha=0.05$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير العمر.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (تحليل التباين الأحادي One Anova Way) لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير العمر، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (5.19): نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير العمر

معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية
	بين المجموعات	1.340	3	0.447	2.466	//0.063
	داخل المجموعات	37.309	206	0.181		
	المجموع	38.649	209			

// القيمة الاحتمالية غير دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5.19) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار تحليل التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يمكن استنتاج أنه: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير العمر.

5. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير المؤهل العلمي، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (5.20): نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير المؤهل العلمي

معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية
	بين المجموعات	0.989	2	0.494	2.718	//0.068
	داخل المجموعات	37.660	207	0.182		
	المجموع	38.649	209			

// القيمة الاحتمالية غير دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5.20) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار تحليل التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يمكن استنتاج أنه:

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

6. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة α=0.05 بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير مدة العمل في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (تحليل التباين الأحادي One Anova Way) لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير مدة العمل في الجهاز المصرفي الفلسطيني، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (5.21): نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير مدة العمل في الجهاز المصرفي الفلسطيني

معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية
	بين المجموعات	0.621	3	0.207	1.121	//0.341
	داخل المجموعات	38.028	206	0.185		
	المجموع	38.649	209			

// القيمة الاحتمالية غير دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5.21) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار تحليل التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يمكن استنتاج أنه: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير مدة العمل في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

أولا النتائج:

بناء على الدراسة التي أجريت لمعرفة معيقات تحول سلطة النقد لبنك مركزي كامل الصلحيات من وجهة نظر العاملين في البنوك، تبين أن المتوسط الحسابي لجميع محاور المعيقات الخارجية يساوي 4.09 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمعيقات الخارجية قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على وجود معيقات خارجية تواجه سلطة النقد في عملية التحول الي بنك مركزي.

واما بالنسبة لمحاور المعيقات الداخلية فان المتوسط الحسابي يساوي 4 ، وهذا أيضا يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمعيقات الداخلية قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على وجود معيقات داخلية تواجه سلطة النقد في عملية التحول الي بنك مركزي.

- المعيقات الخارجية: كان ترتيب المحاور حسب الأهمية النسبية من وجهة نظر العاملين في البنوك كالتالي "الترتيب من الأكثر أهمية الي الأقل أهمية "

1- تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع

2- وجود عملة وطنية.

3- الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل.

4- استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية.

- المعيقات الداخلية: كان ترتيب المحاور حسب الأهمية النسبية من وجهة نظر العاملين في البنوك كالتالي "الترتيب من الأكثر أهمية الي الأقل أهمية "

1- تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل.

2- اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي.

ومن هذا يمكن استنتاج ما يلي:

1- التجزئة الجغرافية والسياسية لقطاع غزة والضفة الغربية يعتبر العائق الكبير أمام سلطة النقد في عملية التحول لبنك مركزي

2- يشكل موضوع العملة الوطنية رمزا سياديا للفلسطينين

3- يتعرض الاقتصاد الفلسطيني لخسائر كبيرة بسبب عدم وجود عملة وطنية وبسبب التعامل في ثلاث عملات مختلفة.

4- تتمتع سلطة النقد بنوع من الاستقلالية عن أجهزة الدولة.

5- سلطة النقد بدأت في امتلاك الكادر البشري اللازم لعملية التحول لبنك مركزي

6- يؤثر التضخم وارتباط الأسعار بإسرائيل على عملية التحول الي بنك مركزي.

7- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير تصنيف البنك.

8- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

9- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

10- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معيقات تحول سلطة النقد إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات تعزى لمتغير مدة العمل في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

ثانياً: التوصيات:

توصيات إلي سلطة النقد:

1- الاستمرار في تنفيذ خطة التحول الي بنك مركزي كامل الصلاحيات.
2- العمل على تشكيل مجلس نقدي مسؤول عن اصدار العملة الوطنية واختيار عملات الربط.
3- الإسراع في عملية إصدار العملة الوطنية لتجنيب الاقتصاد الفلسطيني الخسائر المترتبة عن عدم وجود عملة وطنية.
4- وضع برنامج إعلامي تثقيفي للمواطنين عن أهمية العملة الوطنية.
5- العمل على تطوير قدرات العاملين بالجهاز المصرفي الفلسطيني.
6- استكمال الهيكل التنظيمي والوظيفي ومتابعة تنفيذه.
7- اداخال التكتولوجيا بشكل موسع في العمل المصرفي الفلسطيني.
8- اتخاذ إجراءات من شأنها التقليل من أثار التضخم وارتباط الأسعار في إسرائيل.
9- الاستفادة من تجارب البنوك المركزية في المنطقة المحيطة.

توصيات للمشرع الفلسطيني:

1- العمل على استكمال التشريعات النقدية والمالية المنظمة للنشاط المصرفي الفلسطيني
2- العمل على تطوير التشريعات والأنظمة والقوانين الخاصة بعمل الجهاز المصرفي لمواكبة التطورات المالية العالمية.
3- سن قوانين وتشريعات تعمل على زيادة استقلالية سلطة النقد عن الاجهز المالية للدولة.

توصيات لدراسات مستقبلية:

4- اجراء دراسات عن تطوير الموارد البشرية العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني.
5- اجراء دراسات عن ألية إصدار العملة الفلسطينية ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: المراجع العربية

أبو حطب فؤاد، و صادق آمال.(2005م). *مناهج البحث وطرق التحليل الاحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية*. القاهرة، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.

أبو زايد، بسمة، (2008م). *واقع إدارة وتنمية الموارد البشرية في المصارف العاملة في فلسطين وسبل تطويره* (رسالة ماجستر غير منشورة). الجامعة الإسلامية.غزة.

أبو شاور، منير ومساعدة، أمجد.(2011م). *نقود و بنوك*. عمان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع.

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، (2013م). *إدارة السياسات الاقتصاد الكلي في الحالة الفلسطينية بين النمو وغياب عدالة التوزيع*. نابلس ، فلسطين، الناشر: الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

إكن، لونيس.(2010م). *السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009*. (رسالة ماجستير غير منشورة).جامعة الجزائر، الجزائر.

بن فهد، محمد.(2003م). *اقتصاديات النقود و البنوك*.دبي، الامارات: أكادمية شرطة دبي.

البنك المركزي الأردني،(2016م).معلومات عن البنك المركزي الأردني .تاريخ الاطلاع :7/فبراير/2016م ، الموقع: http://www.cbj.gov.jo/

بني هاني، حسين.(2003م). *اقتصاديات النقود والبنوك الأسس والمبادئ*. عمان، الأردن: دار الكندي للنشر و التوزيع.

الجبوري، خلف.(2011م). دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية.*مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية،7(23)*.

الجرجاوي، زياد(2010م). *القواعد المنهجية لبناء الاستبيان* . فلسطين: مطبعة أبناء الجراح.

جلدة، سامر .(2009م). *النقود و البنوك*. عمان، الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون.

جمعية المستقبل للابحاث والدراسات الاستراتيجية،(2006م). *تطوير خارطة طريق فلسطينية لاصلاح وبلورة التشريعات في قطاع الاعمال*. رام الله ، فلسطين.

حمني، حورية.(2006م). *آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها* (رسالة ماجستر غير منشورة).جامعة منتوري- قسطنينة، الجزائر.

الدوري، زكريا والسامرائي، يسري. (2006م). *البنوك المركزية و السياسات النقدية*. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

رجب، محمد. (2011م). *اثر السياسة الانفاقية في التضخم في فلسطين* (رسالة ماجستر غير منشورة). جامعة الأزهر. غزة.

رزق، ميراندا.(2009م). *النقود والبنوك*. القاهرة، مصر : (د.ن).

رسلان، محمد.(2012م) . الأزمة المالية العالمية وآثارها على الجهاز المصرفي الفلسطيني. *مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية*، *14* (2)، 281-310.

سرداح، خليل.(2012م). *الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي والتكامل الإقليمي* (رسالة ماجستر غير منشورة)، جامعة الأزهر ، غزة.

سلطة النقد الفلسطينية، (2013م). *التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي* . رام الله ، فلسطين: دار النشر سلطة النقد الفلسطينية.

سلطة النقد الفلسطينية، (2013م). *التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي*. ورقة عمل مقدمة إلى أمانة مجلس محافظي صندوق النقد العربي. أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

سلطة النقد الفلسطينية، (2014م). *استعدادات سلطة النقد الفلسطينية لإصدار عملة وطنية* . رام الله ، فلسطين: دار النشر سلطة النقد الفلسطينية.

سلطة النقد الفلسطينية، (2015م). المنجزات والتطلعات المستقبلية للفترة (2008-2014). رام الله ، فلسطين: دار النشر سلطة النقد الفلسطينية.

سلطة النقد الفلسطينية،(2016م) معلومات عن سلطة النقد. تاريخ الاطلاع:8/فبراير/2016م، الموقع:http://www.pma.ps /

سلطة النقد النقد الفلسطينية، (2015م). *التقرير السنوي لسلطة النقد لعام 2014:حزيران*. رام الله ، فلسطين: دار النشر سلطة النقد الفلسطينية.

السمهوري، محمد. (2000م). *اقتصاديات النقود و البنوك*. رام الله ، فلسطين: دار الشروق للنشر والتوزيع.

السيقلي، محمد.(2005م).*المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة" 1997 دراسة تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية* (رسالة ماجستر غير منشورة). الجامعة الإسلامية ، غزة.

الشرفا، ياسر.(2007م). *دور سلطة النقد الفلسطينية في إدارة السيولة النقدية في الجهاز المصرفي الفلسطيني*. ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي الذي تقيمه وحدة الدراسات التجارية، الجامعة الإسلامية ،غزة: كلية التجارة.

العصار،رشاد والحلبي، رياض. (2010م). *النقود و البنوك*. عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

عوض، عزمي.(2011م). أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني كنظام للسياسة النقدية. *مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية*، *13* (1)، 1291-1328.

كنعان، علي .(2012م). *كتاب النقود والصيرفة والسياسة النقدية*. بيروت، لبنان: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر.

لبد،عماد.(2005م، 8-9 مايو). *مقومات ومحاذير إصدار النقد الوطني الفلسطيني*. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة ،الجامعة الإسلامية :كلية التجارة.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس).(2014م). *تطوير القطاع المصرفي وتنافسية خدماته في الأراضي الفلسطينية المحتلة*.رام الله ، فلسطيني : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس).

مقداد، سامي.(2007م). *إصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية تتلاءم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني*. (رسالة ماجستر غير منشورة)، الجامعة الإسلامية ، غزة.

موسى، أحلام.(2005م). *آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية دراسة حالة بنك الجزائر* (رسالة ماجستير غير منشورة).جامعة الجزائر، الجزائر.

موسى، سندس.(2009م). *البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي* (رسالة ماجستر غير منشورة)، جامعة الكوفة ، العراق.

ثانيا المراجع الأجنبية:

Ehrmann, M., & Fratzscher, M. (2004). *Central Bank Communication Different Strategies، Same Effectiveness*. Germany: European Central Bank.

Ortiz, G. (2009). *Issues in the Governance of Central Banks*. Switzerland: Bank for International Settlements.

Pollard, P. S. (2003). *A Look inside Two Central Banks: The European Central Bank and the Federal Reserve*. St. Louis: Federal Reserve Bank of St. Louis.

World Bank. (2013). *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee.* Washington, DC: World Bank.

الملاحق

ملحق(1): قائمة بأسماء المحكمين

#	الإسم	مكان العمل
1	د. سامي علي أبو الروس	كلية التجارة – الجامعة الإسلامية بغزة
2	د. خالد عبد دهليز	كلية التجارة – الجامعة الإسلامية بغزة
3	أ.د. يوسف حسين عاشور	كلية التجارة – الجامعة الإسلامية بغزة
4	أ.د. محمد ابراهيم مقداد	كلية التجارة – الجامعة الإسلامية بغزة
5	د. سيف الدين عودة	سلطة النقد الفلسطينية

ملحق(2): الاستبانة بصورتها الأولية

الجامعة الاسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

الأستاذ الدكتور الفاضل:.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...وبعد،،

إستبانة لدراسة علمية

نضع بين أيديكم هذه الاستبانة وهي إحدى المتطلبات الدراسية للحصول على درجة ماجستير إدارة الأعمال في الجامعة الاسلامية وهي بعنوان "معيقات تحول سلطة النقد الي بنك مركزي كامل الصلاحيات".يمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب المهمة للبحث وذلك بهدف التعرف على آراء العاملين في الجهاز المصرفي الفلسطيني حول المعيقات المتعلقة بعملية التحول لبنك مركزي لذلك فقد تم تصميم هذا الاستبيان المرفق لجمع المعلومات اللازمة لهذه الدراسة.

يرجى التكرم بتقديم إجاباتكم بكل موضوعية والممثلة لقناعاتكم الشخصية، حيث ستعامل هذه الإجابات بالسرية التامة ولن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم تعاونكم ومؤكدين أن لإجاباتكم تأثيراً مهماً في دقة النتائج وتحقيق أهداف الدراسة ومساعدة الباحث في التوصل إلى نتائج صحيحة ومفيدة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

الباحث

محمد كامل الجدبه

البيانات الشخصية:

1. مكـــان العـــمل: .....
2. المسمى الوظيفي: .....
3. الجنس : ☐ ذكر ☐ انثى
4. الفئة العمرية ☐ أقل من 25 ☐ من 25 – إلى أقل من 35
   ☐ من 35 – إلى اقل من 50 ☐ أكثر من 51
5. المؤهل العلمي ☐ دبلوم فأقل ☐ بكالوريوس
   ☐ دراسات عليا ☐ دكتوراه
6. مدة العمل بالجهازالمصرفي الفلسطيني ☐ اقل من 5 ☐ من 5-الي اقل من 10
   ☐ من 10 الي اقل من 15 ☐ 15 فأكثر

المعيقات الخارجية:

	فيما يلي مجموعة من العبارات وأمام كل عبارة خمس درجات للإجابة يرجى وضع إشارة (√) في المكان المناسب	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول/وجود عملة وطنية.						
1	سلطة النقد قادرة على اصدار عملة وطنية					
2	يتوفر لدى سلطة النقد البنية التحتية اللازمة لاصدار عملة وطنية					
3	لا يؤثر التداول بعدة عملات مختلفة في فلسطين على عملية اصدار عملة وطنية					
4	يعتبر اصدار العملة الوطنية رمزا للسيادة الفلسطينية					
5	يقلل وجود عملة وطنية من الأثار السلبية الناتجة عن التداول بالعملات الأجنبية					
6	لا تفقد سلطة النقد القدرة الكاملة على التحكم في السياسة النقدية بسبب عدم وجود عملة وطنية					
7	لا يتسبب عدم وجود عملة وطنية بخسائر كبيرة على الاقتصاد الوطني					
8	تسهم العملة الوطنية في حماية النظام المصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام من التعرض للعديد المخاطر					
المحور الثاني/ استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية.						
1	تتمتع سلطة النقد باستقلالية تامة عن أجهزة السلطة					
2	تحظى سلطة النقد باستقلالية تامة في إدارة السياسة النقدية					
3	تتمتع سلطة النقد باستقلالية تامة في إدارة الجهاز المصرفي الفلسطيني					
4	لا تتدخل الحكومة او الوزارات في عمل سلطة النقد					
5	يمنح القانون الفلسطيني سلطة النقد استقلالية عن الأجهزة المالية في الدولة					
6	يمنح المجلس التشريعي سلطة كافية لسلطة النقد في إدارة السياسة النقدية					
7	لا تتدخل وزارة المالية في عمل سلطة النقد					

	فيما يلي مجموعة من العبارات وأمام كل عبارة خمس درجات للإجابة يرجى وضع إشارة (√) في المكان المناسب	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الثالث/ الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار باسرائيل.						
1	لا يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بشكل مباشر بالاقتصاد الإسرائيلي					
2	لا تنقل إسرائيل أعباء التضخم من اقتصادها الي الاقتصاد الفلسطيني					
3	ارتفاع الأسعار في إسرائيل لا ينعكس مباشرا بشكل سلبي على الاقتصاد الفلسطيني					
4	لا يؤثر التضخم في إسرائيل على نمو الاقتصاد الفلسطيني					
5	لا يؤدي التضخم الي انخفاض حجم المدخرات في الجهاز المصرفي					
6	لا يؤدي ارتفاع الفائدة على الشيكل في إسرائيل الي ارتفاع التضخم في فلسطين					
المحور الرابع/ تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع						
1	يؤثر الانقسام الجغرافي بين الضفة والقطاع على أداء سلطة النقد					
2	يؤثر الانقسام الجغرافي والسياسي سلبا على الاقتصاد الفلسطيني					
3	يؤثر عدم وجود سوق مواحد ومترابط سلبا على العمليات المصرفية.					
4	يضعف وجود أسواق منفصلة في مناطق جغرافية فلسطينية مختلفة الاقتصاد الفلسطيني.					
5	يوجد اختلاف في المعاملات المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة					
6	تتعامل سلطة النقد بشكل منفصل لتلبية الاحتياجات المختلفة لقطاع غزة والضفة الغربية من السيولة					
المعيقات الداخلية:						
المحور الخامس/ اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي.						
1	تتضمن القوانين والتشريعات الواردة في القوانين الفلسطينية نصوصاً كافية لانشاء بنك مركزي					
2	تقوم السلطة الوطنية بمراقبة الأنشطة المصرفية بشكل دوري					

	فيما يلي مجموعة من العبارات وأمام كل عبارة خمس درجات للإجابة يرجى وضع إشارة (√) في المكان المناسب	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	لمتابعة تطبيق وإنفاذ النصوص التشريعية المتعلقة بعمل الجهاز المصرفي الفلسطيني					
3	القوانين الخاصة بالعمليات المصرفية واضحة ومفهومة					
4	يوجد تعارض في التشريعات الفلسطينية بخصوص العمل المصرفي					
5	يحدد القانون الجهة المسؤولة عن إعطاء التراخيص الخاصة بالعمل المصرفي					
6	يحدد القانون الجهة المخولة بإصدار عملة وطنية فلسطينية					
7	تواكب القوانين المستخدمة حاليا حاجة السوق من العمليات المصرفية					
8	لا تقوم الجهات المسؤولة عن سن القوانين والتشريعات بتطوير القوانين والتشريعات لمواكبة التطور القائم في العالم.					
المحور السادس/ تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل						
1	تمتلك سلطة النقد موارد بشرية ذات كفاءات عالية					
2	يساعد توفر الكفاءات البشرية على فهم المهام الموكلة للموظفين في سلطة النقد والمتعلقة بالقضايا المصرفية					
3	تهتم سلطة النقد بتطوير كفاءاتها البشرية					
4	تقوم سلطة النقد بالاستعانة بالجهات الاستشارية والخبراء لتقديم المشورة في مجال العمل المصرفي					
5	يوجد في سلطة النقد خطط تدريب سنوية مرتبطة بالأهداف الاستراتيجية لها					
6	توفر سلطة النقد جميع الإمكانات اللازمة لتدريب العاملين من وسائل وأدوات مناسبة					
7	تحرص سلطة النقد على رفع كفاءة الكادر البشري في مواكبة التكنولوجيا.					
8	تقوم سلطة النقد بعمل تدريبات خاصة بالعمليات المصرفية في النظام المصرفي الفلسطيني"مثل تزوير العملة"					

ملحق(3): الاستبانة بصورتها النهائية

الجامعة الاسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة

السيدات والسادة المحترمين،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...وبعد،،

إستبانة لدراسة علمية

نضع بين أيديكم هذه الاستبانة وهي إحدى المتطلبات الدراسية للحصول على درجة ماجستير إدارة الأعمال في الجامعة الاسلامية وهي بعنوان "*معيقات تحول سلطة النقد الي بنك مركزي كامل الصلاحيات من وجه نظر العاملين في البنوك* ".يمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب المهمة للبحث وذلك بهدف التعرف على آراء العاملين في الجهاز المصرفي الفلسطيني حول المعيقات المتعلقة بعملية التحول لبنك مركزي لذلك فقد تم تصميم هذا الاستبيان المرفق لجمع المعلومات اللازمة لهذه الدراسة.

يرجى التكرم بتقديم إجاباتكم بكل موضوعية والممثلة لقناعاتكم الشخصية، حيث ستعامل هذه الإجابات بالسرية التامة ولن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم تعاونكم ومؤكدين أن لإجاباتكم تأثيراً مهماً في دقة النتائج وتحقيق أهداف الدراسة ومساعدة الباحث في التوصل إلى نتائج صحيحة ومفيدة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

الباحث
محمد كامل الجدبه

البيانات الشخصية:

1. **مكـــان العـــمل حسب تصنيف البنك :**

☐ **تجاري** ☐ **إسلامي**

2. **المسمى الوظيفي:** ☐ **مدير** ☐ **نائب مدير** ☐ **رئيس قسم** ☐ **رئيس شعبة** ☐ **موظف**

3. **الجنس :** ☐ **ذكر** ☐ **انثى**

4. **الفئة العمرية** ☐ **أقل من 25** ☐ **من 25 – إلى أقل من 35**

☐ **من 35 – إلى اقل من 50** ☐ **من 50 فأكثر**

5. **المؤهل العلمي** ☐ **دبلوم فأقل** ☐ **بكالوريوس**

☐ **دراسات عليا** ☐ **دكتوراه**

6. **مدة العمل بالجهازالمصرفي الفلسطيني** ☐ **اقل من 5** ☐ **من 5-الي اقل من 10**

☐ **من 10 الي اقل من 15** ☐ **15 فأكثر**

المعيقات الخارجية:

	فيما يلي مجموعة من العبارات وأمام كل عبارة خمس درجات للإجابة يرجى وضع إشارة (√) في المكان المناسب	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول/وجود عملة وطنية.						
1	سلطة النقد قادرة على اصدار عملة وطنية					
2	يتوفر لدى سلطة النقد البنية التحتية اللازمة لاصدار عملة وطنية					
3	يؤثر التداول بعدة عملات مختلفة في فلسطين على عملية اصدار عملة وطنية					
4	يعتبر اصدار العملة الوطنية رمزا للسيادة الفلسطينية					
5	يقلل وجود عملة وطنية من الأثار السلبية الناتجة عن التداول بالعملات الأجنبية					
6	تفقد سلطة النقد القدرة الكاملة على التحكم في السياسة النقدية بسبب عدم وجود عملة وطنية					
7	يتسبب عدم وجود عملة وطنية بخسائر كبيرة على الاقتصاد الوطني					
8	تسهم العملة الوطنية في حماية النظام المصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام من التعرض للعديد المخاطر					
المحور الثاني/ استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية.						
1	تتمتع سلطة النقد باستقلالية تامة عن أجهزة السلطة					
2	تحظى سلطة النقد باستقلالية تامة في إدارة السياسة النقدية					
3	تتمتع سلطة النقد باستقلالية تامة في إدارة الجهاز المصرفي الفلسطيني					
4	توجد بعض التدخلات الحكومية في عمل سلطة النقد.					
5	يمنح القانون الفلسطيني سلطة النقد استقلالية عن الأجهزة المالية في الدولة					
6	يمنح المجلس التشريعي سلطة كافية لسلطة النقد في إدارة السياسة النقدية					

	فيما يلي مجموعة من العبارات وأمام كل عبارة خمس درجات للإجابة يرجى وضع إشارة (√) في المكان المناسب	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الثالث/ الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار باسرائيل.						
1	يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بشكل مباشر بالاقتصاد الإسرائيلي					
2	تنقل إسرائيل أعباء التضخم من اقتصادها الي الاقتصاد الفلسطيني					
3	ارتفاع الأسعار في إسرائيل لا ينعكس مباشرا بشكل سلبي على الاقتصاد الفلسطيني					
4	يؤثر التضخم في إسرائيل على نمو الاقتصاد الفلسطيني					
5	يؤدي التضخم الي انخفاض حجم المدخرات في الجهاز المصرفي					
6	يؤدي ارتفاع الفائدة على الشيكل في إسرائيل الي ارتفاع التضخم في فلسطين					
المحور الرابع/ تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع						
1	يؤثر الانقسام الجغرافي بين الضفة والقطاع على أداء سلطة النقد					
2	يؤثر الانقسام الجغرافي والسياسي سلبا على الاقتصاد الفلسطيني					
3	يؤثر عدم وجود سوق مواحد ومترابط سلبا على العمليات المصرفية.					
4	يضعف وجود أسواق منفصلة في مناطق جغرافية فلسطينية مختلفة الاقتصاد الفلسطيني.					
5	يوجد اختلاف في المعاملات المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة					
6	تتعامل سلطة النقد بشكل منفصل لتلبية الاحتياجات المختلفة لقطاع غزة والضفة الغربية من السيولة					

	فيما يلي مجموعة من العبارات وأمام كل عبارة خمس درجات للإجابة يرجى وضع إشارة (√) في المكان المناسب	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المعيقات الداخلية:						
المحور الخامس/ اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي.						
1	تتضمن القوانين والتشريعات الواردة في القوانين الفلسطينية نصوصاً كافية لانشاء بنك مركزي					
2	تقوم السلطة الوطنية بمراقبة الأنشطة المصرفية بشكل دوري لمتابعة تطبيق وإنفاذ النصوص التشريعية المتعلقة بعمل الجهاز المصرفي الفلسطيني					
3	القوانين الخاصة بالعمليات المصرفية واضحة ومفهومة					
4	يوجد تعارض في التشريعات الفلسطينية بخصوص العمل المصرفي					
5	يحدد القانون الجهة المسؤولة عن إعطاء التراخيص الخاصة بالعمل المصرفي					
6	يحدد القانون الجهة المخولة بإصدار عملة وطنية فلسطينية					
7	تواكب القوانين المستخدمة حاليا حاجة السوق من العمليات المصرفية					
8	تقوم الجهات المسؤولة عن سن القوانين والتشريعات بتطوير القوانين والتشريعات لمواكبة التطور القائم في العالم.					
المحور السادس/ تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل						
1	تمتلك سلطة النقد موارد بشرية ذات كفاءات عالية					
2	يساعد توفر الكفاءات البشرية على فهم المهام الموكلة للموظفين في سلطة النقد والمتعلقة بالقضايا المصرفية					
3	تهتم سلطة النقد بتطوير كفاءاتها البشرية					
4	تقوم سلطة النقد بالاستعانة بالجهات الاستشارية والخبراء لتقديم المشورة في مجال العمل المصرفي					
5	يوجد في سلطة النقد خطط تدريب سنوية مرتبطة بالأهداف الاستراتيجية لها					

	فيما يلي مجموعة من العبارات وأمام كل عبارة خمس درجات للإجابة يرجى وضع إشارة (√) في المكان المناسب	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
6	توفر سلطة النقد جميع الإمكانات اللازمة لتدريب العاملين من وسائل وأدوات مناسبة					
7	تحرص سلطة النقد على رفع كفاءة الكادر البشري في مواكبة التكنولوجيا.					
8	تقوم سلطة النقد بعمل تدريبات خاصة بالعمليات المصرفية في النظام المصرفي الفلسطيني"مثل تزوير العملة"					